الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم مالية ومحاسبة
تخصص: مالية وصيرفة اسلامية

الموضوع:

متطلبات تحقيق الاستقلال المالي والمحاسبي والإداري لشبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية

-دراسة عينة من شبابيك الصيرفة الاسلامية-

إعداد الطالبتين:	إشراف الأستاذ(ة)
بن شيخ مرزاقة زقاغ وردة	د. زنكري ميلود

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك

ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

إلى من بلّغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الامة

إلى نبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

نود أن نعبر عن جزيل شكرنا وامتناننا إلى كل من ساندنا طيلة مشوارنا الدراسي

كما نخص جزيل الشكر والعرفان آيات الامتنان والتقدير إلى

الأستاذ المشرف–ميلود زنكري- على صبره وتقديمه النصح

والإرشاد

وعلى كل ما بذله من جهد والتي كانت لتوجيهاته الأثر العميق في عملنا

إهداء

- إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها، إلى من

سهرت الليالي تنير دربي، إلى من تشاركني أفراحي

وآساتي ،إلى أروع امرأة في الوجود... أمي الغالية

- إلى الذي لم يبخل عليّ بأي شيء، إلى من سعى لأجل

راحتي و نجاحي، إلى أعظم و أعز رجل في الكون ...أبي

العزيز

- إلى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار إخوتي الأحبة

ياسين، هشام، صهيب، إسحاق، هيثم، معتصم

- إلى أخواتي العزيزات... حياة، ليندا.
- إلى براعم العائلة خاصة أنس.
- الى كافة زملاء الدراسة

إهداء

الى من تقف الكلمات عاجزة عن شكرهم والداي الغاليين

الى من اعتمد عليه في كل صغيرة وكبيرة زوجي العزيز

الى أبنائي الكتاكيت تالين واديم

الى كل اخوتي واخواتي خاصة اكرام

الى جميع الأساتذة والزملاء

اهدي هذا العمل المتواضع راجية من الله ان يجد القبول والنجاح

مقدمة

تمهيد:

تعتبر الصيرفة الإسلامية أحد المواضيع المهمة التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل مجموعة من الهيئات الدولية والبنوك العالمية، نظرا لجملة النجاحات التي حققتها منذ سنوات عدة في جذب المدخرات والقيام بعمليات استثمارية من خلال مختلف الصيغ التمويلية المتنوعة، فقد شهدت الصيرفة الإسلامية في الفترة الأخيرة تطورا كبيرا إضافة إلى النظرة الايجابية التي تلقتها، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية نظرا لما تساهم به هذه الأخيرة في استقرار النظام المالي كونها لا تتعامل بالربا الذي أكدت الدراسات على أنها سبب حدوث الأزمة، فقد استطاعت البنوك الإسلامية النجاة من الآثار الحادة للأزمة وكانت الأقل ضررا مقارنة بالبنوك التقليدية، وباعتبار الصيرفة الإسلامية ترتكز على المبادئ الأخلاقية والشفافية والمنفعة المتبادلة في عملياتها أصبحت أحد أهم عناصر النظام المالي العالمي.

شكلت النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية منذ سنوات عامل جذب للبنوك التقليدية للأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية ولو في بعض صورها، فقد جعلت العديد من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية على المستوى الدولي تراجع حساباتها بشأن التعامل مع هذا السوق المصرفي الجديد ومحاولة اقتحامه، لهذا سعت البنوك التقليدية إلى تبني الصيرفة الإسلامية والتي تعددت صور ممارستها في البنوك التقليدية.

والجزائر كغيرها من الدول التي سعت إلى تطوير منظومتها المصرفية بفتح مجال النشاط أمام البنوك الإسلامية سنة 1991 بناءا على إصلاحات قانو ن النقد والقرض لسنة 1990 أين تم اعتماد تأسيس البنوك الإسلامية نتيجة هذه الإصلاحات

أولا: الإشكالية: قامت الجزائر كغيرها من الدول بتفعيل الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية كحل للمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال استقطاب الأموال وذلك باستهداف الشريحة من المجتمع التي تتجنب التعامل مع البنوك التقليدية وعلى هذا الأساس يتم طرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى التزام شبابيك الصيرفة الإسلامية بالاستقلالية المالية والإدارية والمحاسبية عن باقي الأنشطة التقليدية للبنك؟**

ثانيا: فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الأسئلة نفترض ما يلي:

- ❖ توجد آليات ومعايير تمكن الشبابيك الإسلامية من تحقيق الاستقلالية عن أنشطة البنك.
- ❖ الاستقلال المالي والإداري والمحاسبي ضرورة لتحقيق المصداقية لشبابيك الصيرفة الإسلامية.
- ❖ بنك الجزائر من خلال النظام 20-02 أوجد الآليات والتنظيمات الضرورية لتحقيق الاستقلال المالي والإداري والمحاسبي لشبابيك الصيرفة الإسلامية.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

- جاء هذا الموضوع لأسباب ذاتية تتمثل في الميول الشخصي والرغبة في الاطلاع والتوسع في مواضيع النوافذ الإسلامية وطبيعة التخصص وهو الصيرفة الإسلامية.
- وأخرى موضوعية تمثلت في حداثة موضوع الصيرفة الإسلامية وتزايد انتشارها على مستوى العالم كله وبالتالي أصبح من الضروري إعطاءها أهمية أكبر حيث يعد موضوع النوافذ الإسلامية من المواضيع الهامة في المجال البنكي في وقتنا الحالي.

رابعا: أهمية الدراسة وأهدافها:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- ✓ إسقاط الواقع النظري على الواقع العملي وصولا لتقديم حلول واقتراحات.
- ✓ يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في تحسين الأداء المالي للشبابيك الإسلامية.

أما أهداف الدراسة تتمثل فيما يلي:

- ✓ تحديد دور الهيكل المالي للشبابيك الإسلامية في أدائها ونشاطها التمويلي.
- ✓ دراسة النوافذ الإسلامية ومحاولة التعرف عليها من حيث النشأة والخصائص والأهداف.

خامسا: المنهج المستخدم: من أجل الإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات المقترحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك استنادا إلى المراجع المختلفة من كتب وملتقيات واطروحات ومجلات وكذا عرض بعض التجارب وتحليل بعض الاحصائيات الخاصة بها.

سادسا: الدراسات السابقة: من أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا هي الدراسات التالية:

1. **عبد الرحمان روان:** (أبريل 2021)، واقع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية التحديات والتطلعات، مقال في مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد 09، جامعة زيان عاشور –الجلفة.

تناولت هذه الدراسة موضوع واقع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين التحديات والتطلعات، وتهدف إلى بيان مفهوم الفروع والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى إنشاء هذه الفروع، بالإضافة إلى عرض خصائصها وطبيعة العلاقة بينها وبين البنوك المنشئة لها، وكذا بيان موقف المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي من الفروع والنوافذ الإسلامية.

2. **بنو جعفر عائشة:** (مارس 2020)، الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 01.

تناولت هذه الدراسة الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية نظرا لتزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية من قبل شريحة كبيرة في مختلف المجتمعات، وتهدف هده الدراسة إلى التعرف على حقيقة الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية وأسباب نشأته، وخصائصها والأنشطة التي تقوم ا وأهدافها، بالإضافة إلى بيان موقف المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي من الفروع الإسلامية والحكم الشرعي في التعامل معها، وكذا الوقوف على إيجابياتها وسلبياتها وأهم التحديات التي تواجهها وعوامل نجاحها.

3. **فلاق علي، سالمي رشيد:** تحت عنوان النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية (مع الاشارة الى بعض التجارب العربية والغربية) مجلة البشائر الاقتصادية ضمن المجلد4 العدد2 السنة 2018 عن جامعة المدية حيث أبرز فيها الباحثان أنه يوجد عدد معتبر من البنوك التقليدية على المستويين المحلي والدولي أقدمت على الولوج إلى عالم المصرفية الإسلامية من مداخل تعددت أشكالها وأهدافها فمنها من بدأت بتقديم خدمات الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومنها من قام بتوفير منتجات مصرفية إسلامية ومنها من فتح نوافذ ووحدات إسلامية متخصصة .

سابعا: هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ومن ثم اختبار صحة فرضيات الدراسة، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين تسبقهم مقدمة عامة وتختمهم الخاتمة العامة متضمنتا النتائج االمتوصل لها، وفيما يلي عرض لما تناوله في فصول البحث:

يتناول **الفصل الأول الإطار النظري للدراسة** من خلال ثلاث مباحث، حيث تناول **المبحث الأول** الإطار النظري للبنوك الإسلامية حيث تطرقنا إلى النشأة ومفهوم وأهداف وأنواع وخصائص البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني ماهية النوافذ الإسلامية خصائصها وأهدافها والرؤية الشرعية للتعامل مع النوافذ الإسلامية وأهم المعوقات التي تواجهها، أما **المبحث الثالث** تطرقنا فيه الى الاستقلال المالي والإداري والمحاسبي للنوافذ الإسلامية.

وفي **الفصل الثاني فقد عالج الإطار التطبيقي للدراسة** من خلال تناول **المبحث الأول** لنشاط شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتطرقنا فيه إلى تأسيس شبابيك الإسلامية في الجزائر والمنتجات التمويلية والادخارية أما **المبحث الثاني** تحدثنا عن مكانة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري واستقلال شبابيك الصيرفة الإسلامية عن هياكل البنك.

وفي **الخاتمة العامة** لهذه الدراسة سنستعرض أهم النتائج المتحصل عليها، ومقترحات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

اعتمدت البنوك منذ نشأتها على التعامل بالفوائد أخذا وعطاء، لذا فكر عدد من علماء الاقتصاد والشريعة المسلمون ألا يكون هناك حرمان من التنمية والاستثمار بسبب حرمة الفوائد (الربا) .وباجتهادات الكثير من العلماء و المفكرين المسلمين ظهرت فكرة المصارف الإسلامية التي تقوم بدور الوسيط المالي دون اللجوء إلي الفوائد أخذاً وعطاءً وانطلاقاً من الآية الكريمة {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}البقرة275، وبنيت فكرة البنوك الإسلامية علي مبدأ الغنم بالغرم والأخذ بمبدأ الخراج بالضمان وعلى مبدأ أن النقود لا تلد نقوداً وإنما تنمو بفعل استثمارها والمشاركة في تحمل المخاطر ربحاً وخسارة وأخيراً تقوم علي أن الربح وقاية لرأس المال.

فالبنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تعمل في إطار إسلامي، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، وتهدف الى تحقيق التنمية على أسس شرعية صحيحة، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وتقويم السبل في توظيف الأموال كما تهدف إلى تدريب الأفراد على ترشيد إنفاقهم وتحفيزهم على الادخار، وتنمية أموالهم، فضلا على التكافل بين أفراد المجتمع

وتعد شبابيك الصيرفة الإسلامية أو ما يصطلح عليه النوافذ الإسلامية أحد البدائل عن البنوك التقليدية، والتي تمهد الطريق للتحول هذه الأخيرة الى بنوك إسلامية، وبناءا على ما سبق سنتطرق في هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: مدخل للبنوك الإسلامية.
- **المبحث الثاني**: ماهية النوافذ الاسلامية.
- **المبحث الثالث**: الاستقلال المالي والاداري والمحاسبي للنوافذ الإسلامية.

المبحث الأول: مدخل للبنوك الإسلامية

أصبحت البنوك الإسلامية حقيقة واقعة ليس في الأمة الإسلامية فحسب، ولكن في جميع بقاع العالم مقدمة بذلك فكرا اقتصاديا ذا طبيعة خاصة، الأمر الذي يتطلب التعرض لنشأتها وأنواعها وكذا مراحلها وأهم خصائصها.

المطلب الأول: البنوك الإسلامية نشأتها ومفهومها

البنوك الإسلامية صارت ضرورة والأخذ بها يصل إلى مرتبة التكييف الشرعي، وقد التزم المسلمون القدامى بتوجيهات الله سبحانه وتعالى في إقامة مؤسسات مالية تفي باحتياجات العصور الأولى، كبيت المال، واستخدام بعض الوسائل للوفاء بمتطلبات التمويل، وذلك كله في ضوء توجيهات القرآن الكريم، والسنة الشريفة،[1] وهذا ما يدفعها إلى نشأة هذه البنوك وبالتالي يمكن تقديم عدة تعاريف لها.

أولا: نشأة البنوك الإسلامية

عندما انتشر استعمال الفائدة الربوية بشكل سريع في جميع الأعمال المصرفية التي يقوم بها البنك الحديث، كان من الطبيعي البحث عن بديل للبنك التجاري القائم على الفائدة الربوية، بإيجاد بنك يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية.[2]

فكانت أول المحاولات في آسيا بحملة "بنوك بلا فوائد" وبلغت المسيرة في شبه القارة الهندية بكتابات متميزة كإسهامات "نجاة الله صديقي" عام 1958م وغيره من الاقتصاديين المسلمين وعلماء الشريعة الإسلامية ورجال الأعمال.[3]

وبمنتصف 1962م أخذت الفكرة طريقها إلى التطبيق على يد أحد رواد الاقتصاد الإسلامي[4] الدكتور أحمد النجار لتنتهي مبكرة في منتصف عام 1967م، أي بعد أربع سنوات من الممارسة

كما بدأت المحاولات المالية إلى ظهور بنوك إسلامية، وكان أولها "بنك الادخار المحلي" بمصر عام 1963م في محافظة الدهلقية بدلتا النيل، وفي مدينة "صيت غمر" ظهر أول بنك إسلامي للتنمية المحلية، يقوم بتجميع المدخرات من صغار الفلاحين والعمال في أماكن تواجدهم بالريف، وبمبالغ صغيرة وبواسطة وسائل بسيطة تناسب وعيهم وثقافتهم ولقد لقت رواجا منقطع النظير بالبنوك التقليدية، حيث تضاعف حجم الادخار خلال أربع

---

[1] –احمد عبد العزيز النجار، محمد سمير إبراهيم، نعمان الانصاري، **100 سؤال و100 جواب حول البنوك الإسلامية**. ص109.

[2] –فؤاد توفيق ياسين، احمد عبد الله درويش، **المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية و الإسلامية**. دار اليازوري العلمية، عمان ،1996 ص120.

[3] –بنك التضامن الإسلامي الدولي للبنوك الإسلامية،www.tiib.com.12/2/2023.

[4] –محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر،2003،ص97.

سنوات، فارتفع من 40944مدخر عام 1963إلى 1328375مدخر، ومع ذلك فإن هذه التجربة قد خففت وانتهت لأسباب سياسية بحتة، إلا أن تجربة بعثت من جديد عام 1971م

وربما كان هذا أول بنك يطبق المفهوم الإسلامي في مصر، والذي نص قانون إنشائه على عدم التعامل بالفوائد أخذا أو عطاء، [1]وانحصر نشاطه في ثلاث مهام:

الأولى التجارة بشراء سلع وبيعها بسعر أقل إلى القطاع الخاص، والثانية تقديم الخدمات الاجتماعية متمثلة في القروض الحسنة، وصرف النفقات التي حكمت بها المحاكم لمستحقيها من الآباء والأمهات والزوجات، والثالثة كانت لتحصيل الزكاة من الراغبين وتوزيعها على المستحقين.[2]

كما أنشئت في الأردن "مؤسسة تنمية وإدارة الأيتام" عام 1972م، وأعلنت عدة دول من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي عن رغبتها في إنشاء بنك إسلامي يساعد في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان و المجتمعات الإسلامية وصدر إعلان النوايا هذا في 1973/12/12م، ثم وقعت 25دولة إسلامية على تأسيس "البنك الإسلامي التنمية في عام 1974م، ثم ظهر "بنك دبي الإسلامي" عام 1978م وبيت التمويل الكويتي" عام 1979م وقد تأسست في بلدان كثيرة عدة بنوك وشركات إسلامية تقوم بتعاطي الأعمال المصرفية وأعمال الاستثمار والتمويل على أساس الشريعة الإسلامية، وستشهد السنوات القادمة زيادة كبيرة في إنشاء البنوك الإسلامية.[3]

لقد وصل عدد البنوك الإسلامية عام 1979م إلى 176بنك إسلامي تتوزع على قارات المعمورة الخمس، وبلغ عدد موجوداتها 7.197مليار دولار ومجموع ودائعها 6.112مليار دولار ليصل عددها إلى أكثر من 200مؤسسة مصرفية.[4]

ثانيا: مفهوم البنوك الإسلامية

هناك عدة مفاهيم للبنوك الإسلامية نذكر منها ما يلي:

- **التعريف الأول: البنوك** الإسلامية مؤسسات نقدية مالية، تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفا فعالا، يكفل توظيفها ونموها وفق القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة على تنمية إقتصادياتها[1].

[1] احمد محمد المصري **الإدارة في الإسلام**. مؤسسة الشباب الجامعية، دمشق،2004، ص180

[2] منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق والمنشئات المالية**. منشاة المصارف، الإسكندرية،1999، ص.54

[3] فؤاد توفيق ياسين **مرجع سابق**. ص4

[4] محمود سحنون، **مرجع سابق**. ص89

- **التعريف الثاني**: البنك الإسلامي هو مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا.[3]
- **التعريف الثالث**: البنك الإسلامي هو مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الإسلامي.[4]
- **التعريف الرابع**: **البنوك** الإسلامية هي مؤسسات مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء لما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.[5]
- **التعريف الخامس**: البنوك الإسلامية هي مؤسسات تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجرة والاستثمار المباشر، وتقدم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ الشرعية التي تضمن التنمية والاستقرار[6]
- **التعريف السادس**: البنوك الإسلامية هي مؤسسات تسعى إلى التخلي عن سعر الفائدة، وإتباع قواعد الشريعة الإسلامية كأساس للتعامل بينها وبين عملائها، سواء من جانب قبول الودائع أو توظيف هذه الودائع في الاستخدامات المختلفة في النشاط الاقتصادي.[7]
- **التعريف السابع**: البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مسار إسلامي مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاءا، وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية.[1]

---

[1] محسن احمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**. يتراك للنشر والتوزيع، القاهرة،1990، ص172

[3]–محمد الزحيلي، **المصارف الإسلامية**، دار المكتبي، دمشق،1997،ص10.

[4]–محمود بابللي ،**المصارف الإسلامية ضرورة حتمية** ،المكتب الإسلامي،بيروت،1989،ص188.

[5]–رشاد العصار، رياض الحلبي ، **النقود والبنوك** ،دار الصفاء ،عمان، 2000،ص117.

[6]–سامي إبراهيم السويلم ، **المصرفية الإسلامية**، مجلد رقم10 ،دار الوفاء ،المنصورة ،1988 ،ص130.

[7]–إسماعيل احمد الشناوي ،عبد النعيم مبارك ،**اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية**، الدار الجامعية،الإسكندرية،ص311.

[1] –المنتدى العربي الموحد، نسيم الصباح ،ا لموسوعة الإسلامية،www.yaurab.com.

❖ **التعريف الثامن:** البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا أو عطاءا، فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب[2]

المطلب الثاني: أهداف وأنواع البنوك الإسلامية:

1: أهداف البنوك الإسلامية:

يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، يمكن توضيحها فيما يلي:[1]-

أ: الهدف التنموي للبنك:

تساهم البنوك الإسلامية بفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية حيث تتماشى معاملاتها البنكية مع الضوابط الشرعية من خلال نمط تنموي متميز يحقق التقدم والعدالة والاستمرار وهي عملية تأخذ عدة أبعاد من بينها ما يلي:

-السعي لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي وزيادة الاعتماد الجماعي على الذات بين الدول الإسلامية، ومن ثم تقوية عالقات الترابط والتكامل الاقتصادي بالشكل الذي يعود بالخير على الإسلامية؛

-العمل على إعادة توظيف الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامي وتحقيق الاكتفاء الذاتي له من السلع والخدمات الأساسية والاستراتيجية التي تم إنتاجها؛

-الاهتمام بتنمية الحرفيين والصناعات الصغيرة والتعاونيات باعتبارها جميعا الأساس لتطوير البنية الاقتصادية والصناعة في الدول الاسلامية

-العمل على تأسيس وترويج المشروعات الاستثمارية في كافة الأنشطة الاقتصادية المشروعة سواء في الصناعة أو الزراعة أو التجارة وبالتالي توسيع قاعدة الاستثمار في المجتمع وتنمية أصوله الإنتاجية.

ب: الهدف الاستثماري للبنك:

تتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للبنك الاسلامي فيما يلي:[2]

---

[2] عبد الرحمان يسرى، **قضايا إسلامية معاصرة** . الدار الجامعية،.الإسكندرية، 2001 ،ص259

[1] -هاشم السيد، **مرجع سابق**. ص 10.11.

[2] -حسن سري، **الاقتصاد الإسلامي**. مركز الاسكندرية للكتاب،1999،ص292.

– تحقيق مستوى توظيف تشغيلي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوافرة في المجتمع، والقضاء على البطالة

–العمل على إنماء وتنشيط الاستثمار في مختلف الأنشطة الاستثمارية الاقتصادية عن طريق

الاستثمار المباشر والمشاركات وترويج المشروعات، ودراسات الجدوى للغير وتحسين المناخ الاستثماري العام؛

– تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة سواء التي يشرف عليها البنك أو المؤسسات

الأخرى، وبالتالي القضاء على الإسراف؛

–توفير خدمات الاستثمارات الاقتصادية والفنية والإدارية المختلفة مثل: خدمات التسويق المتعددة كالترويج والتوزيع؛

–ترويج المشروعات سواء لحساب الغير أو لحساب البنك الاسلامي ذاته أو المشاركة مع

أصحاب الخبرة والمعرفة والدراية والقدرة الفنية، ممن يحوزون سمعة حسنة؛

–تحقيق مستوى مناسب من الاستقرار السعري في أسعار السلع والخدمات المطروحة للتداول في الأسواق وبما يتناسب مع مستوى الدخول وبالتالي القضاء على أهم صور الاحتكار

والاستغلال؛

–تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يساهم في عدالة توزيع الدخول بين

أصحاب عوامل الإنتاج بالمشاركة في العملية الإنتاجية.

ج: الهدف الاجتماعي للبنك الإسلامي:

يسعى البنك الاسلامي إلى المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال اختيار المشروعات

التي تساهم في تحسين توزيع الدخل أو القروض الحسنة أو إنشاء المشروعات الاجتماعية وذلك باستخدام عدة وسائل من أهمها ما يلي[1]

–العمل على تنمية وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي؛

–انشاء المستشفيات والمعاهد العلمية والصحة التي تقدم خدماتها مجانا للقضاء على الأمية والأمراض التي تعاني منها الدولة الإسلامية؛

–محاربة الربا والاحتكار وذلك بعدم التعامل مع ممارسيها أو توفير سبل التمويل لهم؛

-تحقيق العدالة في توزيع الثروة وذلك بتوفير سبل التمويل كصغار المنتجين والأفراد من ذوي الخبرات والمهارات الذين ال يتوفر لهم رأس المال، أو ضمانات يقدمونها لمصادر التمويل، اضافة إلى تقديم المعونة للفقراء عن طريق الهبات.

2 : أنواع البنوك الإسلامية :

نظرا لامتداد نشاط البنوك الإسلامية وازدياد حجم معاملاتها أدى إلى ضرورة تخصصها في أنشطة اقتصادية معينة، ولإنشاء بنوك إسلامية متخصصة تقوم بتقديم خدمات معينة للعملاء والبنوك الإسلامية الأخرى، حيث يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع وذلك وفقا لعدة أسس على النحو التالي:[1]

أ: وفقا للنطاق الجغرافي للنشاط:

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيمها إلى بنوك محلية النشاط وبنوك دولية النشاط وسوف نوضح كل منهما على حدى فيما يلي:

-بنوك إسلامية محلية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها وتمارس نشاطها، ولا يمتد عملها إلى خارج النطاق الجغرافي.[2]

-بنوك إسلامية دولية النشاط: هي ذلك النوع من البنوك التي تتسع دائرة نشاطها، وتمتد إلى خارج النطاق المحلي

ب: وفقا للمجال التوظيفي: وفقا لهذا الأساس يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية ومن بينها: بنوك إسلامية صناعية، بنوك إسلامية زراعية، بنوك الاستثمار الإسلامي، بنوك التجارة الخارجية الإسلامية وبنوك إسلامية تجارية، وسوف نقوم بتعريف كل واحد على حدى فيما يلي:[3]

-بنوك إسلامية صناعية: وهي تلك البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك مجموعة من الخبرات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى، وتقييم فرص الاستثمار في هذا المجال المهم.

-بنوك إسلامية زراعية: وهي تلك البنوك التي يغلب على توظيفاتها اتجاهها للنشاط الزراعي، باعتبار أن لديه المعرفة والدراية لهذا النوع من النشاط الحيوي الهام.

---

[1] صالح حميد العلي، **المصارف المالية والمعاملات المصرفية**. اليمامة، بيروت،2005، ص29.

[2] محسن احمد الخضري، **البنوك الإسلامية**. الطبعة الثالثة، ايتراك للنشر والتوزيع، الأردن،1999، ص18.

[3] **المرجع نفسه**، ص19.

-بنوك الادخار والاستثمار الإسلامي: تعمل هذه البنوك على نطاقين، نطاق بنوك الادخار وصناديق الادخار وتكون مهمة هذه الصناديق عندما تجمع المدخرات من المدخرين بهدف تعبئة الفائض النقدي الموجود لدى الأفراد، والنطاق الآخر هو نطاق البنوك الاستثمارية بحيث يقوم هذا النطاق على إنشاء البنوك الاستثمارية وأيضا يقوم بعملية توظيف الأموال التي سبق الحصول عليها، وتوجيهها إلى مراكز النشاط الاستثماري والتي من خلالها يتم استغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة، ومن ثم إنعاش الاقتصاد الإسلامي.

-بنوك التجارة الخارجية الإسلامية: تعمل هذه البنوك على تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين الدول كما تعمل على معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها المقاطعات الإنتاجية في الدولة الإسلامية من خلال توسيع نطاق السوق ورفع قدرتها على استغلال الطاقات العاطلة وتحسين الجودة للإنتاج.

-بنوك إسلامية تجارية: تتخصص هذه البنوك في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجارة وفقا للأسس والأساليب الإسلامية، أي وفقا للمتاجرات أو المرابحات أو المشاركات أو المضاربات الإسلامية.

ج: وفقا لحجم النشاط:

تقسم وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي: بنوك إسلامية صغيرة الحجم، بنوك إسلامية متوسطة الحجم، وبنوك إسلامية كبيرة الحجم، وستتطرق لكل نوع على حدى فيما يلي:[1]

-بنوك إسلامية صغيرة الحجم: هي بنوك محدودة النشاط، يقتصر نشاطها على الجانب المحلي، والمعاملات البنكية التي يحتاجها السوق المحلي فقط وتعمل على جمع المدخرات وتقديم التمويل القصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات، كما تنقل هذه البنوك فائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبيرة التي تتولى استثماره وتوظيفه في المشروعات الضخمة.

-بنوك إسلامية متوسطة الحجم: هي بنوك ذات طابع قومي وتكون أكبر حجما في النشاط وأكبر من حيث الزبائن وأكثر اتساعا من المجال الجغرافي وأكثر خدمات من حيث التنوع، الا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

-بنوك اسلامية كبيرة الحجم: يطلق عليها البعض اسم " بنوك الدرجة الأولى " وهي بنوك من الحجم الذي يمكنها التأثير على السوق النقدي والبنكي سواء المحلي أو الدولي، ولديها من الإمكانيات التي تؤهلها لتوجيه هذا السوق؛

[1] .-احمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية**. دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن،2000، ص70

.كما تمتلك هذه البنوك فروعا لها في أسواق المال وأسواق النقد الدولية.

د: وفقا للاستراتيجية المستخدمة:

يمكن التمييز حسب المعيار بين ثلاث أنواع من البنوك الإسلامية هي: بنوك إسلامية قائدة ورائدة، وبنوك إسلامية مقلدة وتابعة، وبنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط، ويمكن شرح كل منها على النحو التالي:[1]

-بنوك إسلامية قائدة ورائدة: هي تلك البنوك التي تعتمد على استراتيجية التوسع والتطوير المصرفية والتحديد وتطبيق أحداث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات البنكية خاصة تلك التي لم تطبقها البنوك الأخرى ولديها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكثر خطرا بالتالي الأعلى ربحية.

بنوك إسلامية مقلدة وتابعة: تقوم هذه البنوك على استراتيجية التقليد لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة، ومن ثم فإن هذه البنوك تنتظر جهود البنوك الأخرى في مجال تطبيق النظم البنكية المتقدمة التي توصلت إليها، فإذا أثبتت برحيتها وكفاءتها سارعت هذه البنوك إلى تقليدها وتقديم خدمات بنكية مشابهة لها.

-بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط: يقوم هذا النوع من البنوك على استراتيجية التكميش أو ما يطلق عليه البعض "استراتيجية الرشادة البنكية "، والتي تقوم على تقديم الخدمات البنكية التي ثبت ربحيتها فعلا، وتتسم هذه البنوك بالحذر الشديد على عدم استخدامه في تمويل أي نشاط يحتمل مخاطرة مرتفعة مهما كانت ربحيتها.

هـ: وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك:

يتم تقسيم البنوك وفق لهذا الأساس إلى نوعين هما: بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد، وبنوك إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول والبنوك الإسلامية العادية، وسنوضحها فيما يلي:[1]

-بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: هي بنوك تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا طبعيين أو معنويين وسواء على مستوى العمليات البنكية الكبرى أو العمليات البنكية العادية والمحددة؛

-بنوك إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول والبنوك الإسلامية العادية: هذا النوع من البنوك لا يتعامل مع الأفراد بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته إلى البنوك الإسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الازمات التي قد تواجهها أثناء ممارسة أعمالها.

المطلب الثالث: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

[1] **مرجع سابق** .ص71

[1] صادق راشد الشمري، **اساسيات الصناعات البنكية الإسلامية**. ا لطبعة العربية، دار اليازوري للنشر، الأردن،2008،ص45.

تسعى البنوك الإسلامية لممارسة نشاطها بفعالية كاملة ولذلك فهي تحاول توفير كم من الموارد المالية والنقدية واستعمالها بأفضل الطرق ويمكن تقسيم مصادر الأموال في البنوك إلى مصادر داخلية وخارجية وسنوضح كل منهما فيما يلي:

أولا: المصادر الداخلية:

تتمثل المصادر الداخلية الخاصة في رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة، حيث أنها تعتبر مصدرا هاما من مصادر الأموال بالنسبة للبنوك الإسلامية وهو مصدر مستقل لا يخضع لخاصية عدم التأكد لمخاطرة السحب الفجائي و لذا فإن استخدامات هذا المصدر تتسم بتوجيهها للاستثمارات طويلة الأجل كما يمثل هذا المصدر أحد الركائز الأساسية التي يواجه بها البنك الاسلامي المخاطر التي قد تحدث نتيجة لمباشرته النشاط البنكي، فضلا عن إمكانية استخدامها لموازنة العائد المنخفض الذي تحقق في بعض سنوات النشاط التي كانت فيها بعض الخسائر الكبيرة والتي لم تغطيها أرباح الأنشطة الأخرى. وتتمثل المصادر الداخلية في:[1]

- **رأس المال:**

يشكل رأس المال المدفوع موردا أساسيا من جملة موارد البنك الذاتية، حيث أن البنك الإسلامي لا يمكنه الاعتماد على الودائع الجارية التي تستند إلى الأسلوب الربوي في الحصول على الجانب الأكبر من موارده.

ويعتبر رأس المال لدى البنك الاسلامي مصدرا داخليا ثابتا للأموال يستخدم في مختلف أوجه النشاط، وهو عبارة عن مساحات المؤسسين أو الأسهم العادية التي يبدأ بها نشاطها، وقد يكون المساهمون أشخاصا أو هيئات كالوزارات أو مؤسسات أخرى، والدولة نفسها، أو هؤلاء جميعا.

وقد عرف أحد الباحثين رأس المال بأنه " مجموع أنصبة الشركاء المقدمة عند بداية المشروع أو الشركة سواء في شكل نقود وعروض فنية أو معنوية، ويجب أن تكون هذه العروض مقدرة بمبالغ نقدية حالية عند الشركة.

- **الاحتياطات:**

هناك عدة أنواع من الاحتياطات في البنوك الإسلامية تتمثل في الاحتياطي القانوني، الاحتياطي العام، واحتياطيات أخرى، وسنوضح فيما يلي:

– **الاحتياطي القانوني:** وهو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون لتبقى داخل البنك، وطبقا لقانون الدولة التي يوجد بها البنك الاسلامي فإن جزء معين من الأرباح السنوية سيحول إلى حساب الاحتياطي القانوني.

[1] غسان عساف، إبراهيم علي عبد الله، وفائق نصار، **إدارة المصارف**. دار الصفاء، عمان،1993، ص181

–الاحتياطي العام: وهو عبارة عن حساب لا يفرضه القانون ولكن يضعه المؤسسون قصد تعزيز رأس مال البنك، حيث يحدد النظام الأساسي النسبة الواجب اقتطاعها من صافي الأرباح السنوية لترحل للاحتياطي العام، وكذا عالقة الاحتياطي العام برأس المال الإسمي للبنك.

–الاحتياطات الأخرى: وهو حساب يخصص لمواجهة الخسائر التي قد تلحق بالبنك، وبذلك لن يعرف أصحاب الودائع أو البنك الخسائر الا في الحالة التي يكون فيها هذه الأخيرة أكبر من مقدار الاحتياطي الموجود هذا نادر ما يحدث في ظروف اقتصادية عادية، والملاحظ أن بعض البنوك بدأت تستعمل هذا الحساب لمواجهة المستقبل المجهول، كبنك فيصل الاسلامي المصري[1].

- **الأرباح غير الموزعة:**

هي الأرباح الممولة للأعوام المتتالية، يحدد مقدارها النظام الأساسي للبنك الإسلامي وفق اقتراح مجلس إدارته في نهاية السنة المالية بعد مصادقة جمعيته العمومية بالموافقة، وتستعمل هذه الأرباح عادة في التوسيع في نشاط المؤسسة وتمويل استثمارات جديدة مما يعطي للبنك قوة منافسة للبنوك والمؤسسات الأخرى.

ثانيا: المصادر الخارجية:

تعتبر المصادر الخارجية غير ذاتية يستخدمها البنك الإسلامي في حالة عدم تغطية موارده الذاتية لاحتياجاته، وتتمثل هذه الموارد في الحسابات الجارية، الودائع الاستثمارية والودائع الادخارية، صكوك التمويل الاسلامي، وأموال الزكاة والصدقات والهبات والدعم والمنح وسنوضح كل هذه المصادر فيما يلي:[2]

- **الحسابات الخارجية: (ودائع تحت الطلب):** وتعتبر (عقد قرض)عوائد المساهمين وليس للمودعين حصة فيها حيث أن البنك (ضامن) لهذه الأموال وتقع مخاطر استثمار هذه الأموال على البنك وليس على المودع طبق لقاعدة (الخراج بضمان)، وأن هذا الحساب لا يستحق أي نصيب في مجال الاستثمار، وتتكون من الأموال التي يتعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يقوم بردها أو برد مبلغ مساو لها عند طلب المودع، كما تنتقل ملكيتها من شخص لآخر عن طريق السحب عليه باستعمال الشيكات ولا تستلم هذه الحسابات أية عوائد كما تستخدم من قبل الزبون كوسيلة للمعاملة والمدفوعات والسيولة.
- **ودائع التوفير (الودائع الخارجية):** تعتبر هذه الودائع مصدر من مصادر التمويل الخارجي للبنك تلتقي مع الوديعة الجارية بإمكان السحب منها متى ما شاء المودع وتلتقي مع الوديعة الاستثمارية (الثابتة) في

[1] –محمد بوجلال، **البنوك الإسلامية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1990، ص53.

[2] – صادق راشد الشمري، **مرجع سابق**.ص451

إمكان أن تدخل في مجال المضاربة وهناك آليات متعددة يمكن أن يتفاوض البنك مع الزبائن لاستخدام هذه الودائع، أما عن طريق حساب ادخار مع التعويض بالاستثمار حيث يستحق المودع نصيبا من الربح ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري، كما يحق لصاحب الوديعة الايداع والسحب متى شاء.

- **الودائع الاستثمارية:** وهي الأموال التي تودع بدون تحديد مدة معينة، ويفوض أصحابها البنك في استثمارها وتدخل مع رأس المال المخصص للاستثمار في المشروعات التي يقوم بها البنك سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق تمويل مشروعات الغير، ويمثل هذا النشاط السند الأساسي لعمليات البنك الاسلامي، كما أنه يمثل في نفس الوقت نقطة التمييز الواضحة بينه وبين غيره من البنوك الأخرى.
- **أموال الزكاة والصدقات والهبات والدعم والمنح:** يعتبر هذا المصدر من المصادر الهامة للبنك، خاصة أموال الزكاة التي يكاد ينفرد بها البنك الاسلامي عن سائر البنوك الأخرى والتي يقوم بتحصيلها من المبيع من ناتج نشاطه، من ناتج نشاط زبائنه، أو من خلال تقدم الأفراد للبنك بها، وعلى هذا فإن هناك مصادر متعددة للزكاة ومن أهمها ما يلي:
  - الزكاة الواجبة على أموال البنك؛
  - الزكاة الواجبة على ناتج نشاط البنك؛
  - الزكاة المحصلة من الزبائن سواء أموالهم المحتفظ بها لدى البنك . بعد موافقتهم . أو على ناتج استثمارات الأموال لدى البنك؛
  - الزكاة المجمعة من المساهمين باعتبارهم أفرادا مسؤولين عن أموالهم غير المحتفظ بها لدى البنك؛
  - الزكاة المحصلة من الأفراد غير المتعاملين مع البنك ومن المؤسسات والهيئات الأخرى.

ويضاف إلى الزكاة أيضا الدعم والهبات والمنح والصدقات التي يقدمها الأفراد والهيئات والحكومات والدولة إلى البنك الاسلامي سواء لدعم مركزه أو لتمكينه للقيام برسالته الاجتماعية التي يقدم من خلالها البنك أموال في المجالات الاجتماعية المختلفة

أن للبنك الاسلامي مصادر تمويل متنوعة ومختلفة تتيح له فرصة الحصول على الأموال من أجل الوصول إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

المطلب الرابع: صيغ التمويل والاستثمار المستخدمة في البنوك الإسلامية

تستخدم البنوك الإسلامية لتمويل المشاريع صيغ تمويلية عديدة، منها القائمة على الملكية كالمضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة، حيث تعطي للمتعامل القدرة على التصرف فيأخذ صفة المالك وأخرى قائمة على المديونية كالمرابحة والسلم والإيجار والاستصناع والتي تشكل دينا للمتعامل، إضافة إلى أشكال أخرى للتمويل.

أولا: صيغ التمويل القائمة على الملكية:

1 :صيغة التمويل بالمشاركة.

أ: تعريف المشاركة وشروطها:

تعتبر المشاركة من أهم النشاطات التي تقوم بها البنوك الإسلامية، بحيث يقوم البنك بتقديم تمويل يضاف إلى أموال العميل في صورة مشاركة في رأس المال دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة، مع العلم أن العميل هو الذي يباشر إدارته للنشاط الاقتصادي باعتباره لديه الخبرة الكافية، ويتفق الطرفان بموجب عقد المشاركة على نسب توزيع ناتج النشاط، سواء كان ربحا أو خسارة، فيحصل العميل على نسب متفق عليها مقابل جهده أو مقابل إدارته للنشاط، في حين يتم توزيع الباقي بين الطرفين بنسبة مشاركة كل منهما في رأس المال، أما في حالة الخسارة فيحمل كلا الطرفين أية خسارة، كل بقدر نسبة مشاركته في رأس المال.[1]

✓ **شروط عقد المشاركة:**

- أن يكون رأس المال نقدا.
- أن يكون رأس المال معلوما موجودا بالاتفاق.
- أن يكون التوزيع بالنسب المتفق عليها.
- أن يتم توزيع الخسائر بنسبة المساهمة في رأس المال ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك.
- أن يكون الربح موزعا بين المشاركين بحصة شائعة منه في الجملة لا مبلغا مقطوعا.
- ليس للشريك التبرع بمال الشركة والإقراض منه أو الهبة والإعارة.[2]

[1] عمار زيتوني، مراد خروبي، **المعاملات المالية في البنوك**. دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، مجلة الاحياء، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، المجل د09، العدد12، ديسمبر2007، ص239.

[2] –سليمان بن الاشعب السجستاني، **سنن ابي داود**. باب الشركة، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001، ص129.

ب: –أنواع المشاركة:

✓ **المشاركة المباشرة:**

وهذا النوع من المشاركة يدخل فيه البنك الإسلامي شريكا في عمليات تجارية واستثمارية مستقلة عن بعضها البعض، حتى بالنسبة للمشروع الواحد وتختص بنوع أو عدد معين أو محدد من السلع.[1]

✓ **المشاركة في رأس مال المشروع:**

وتسمى أيضا المشاركة الدائمة، وفيها يشارك البنك في مؤسسة ما عن طريق التمويل في المشروع المشترك، أو يلجأ إلى شراء أسهم في شركات أخرى، ويترتب عن ذلك أن يصبح البنك شريكا في ملكية المشروع وفي إدارته وتسيره والإشراف عليه حسب نسبة الحصة في الأسهم التي قام بشرائها ويكون شريكا أيضا في الأرباح والخسارة، وبالتالي فإن تكلفة المشاركة بالنسبة للمؤسسة تتمثل في تكلفة إصدار الأسهم العادية التي يمتلكها البنك.[2]

✓ **المشاركة المنتهية بالتمليك:**

وهي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يدخل محل البنك الإسلامي في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسب ما تقتضيه الشروط المتفق عليها، حيث يدخل البنك في تعاقد يسمح للشريك شراء حصة البنك تدريجيا إلى أن ينتهي الأمر بتملك الشريك كامل المشروع الممول.

2.صيغة المضاربة.

أ.تعريف المضاربة:

تعني دخول البنك في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر، بحيث يقدم البنك المال اللازم للصفقة، ويقدم المتعامل جهده، ويصبح الطرفان شريكين في الغنم والغرم، فالبنك هو صاحب المال، ويكون المتعامل هو الشريك المضارب، فإذا تحقق الربح وزع وفقا للنسب المتفق عليها، وإذا تحققت خسارة، فالبنك يتحمل خسارة رأس ماله، ويتحمل

[1] عبد الله إبراهيم السعيد، **اليات التمويل الإسلامي بديل الطرق التمويلية التقليدية**. ملتقى الدول حول ازمة النظام المالي و المصرفي الدولي البنوك وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، يومي5و6ماي،2014 ، ص15

[2] محمد بوجلال، شوقي بورقية، **تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**. بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة،2006، ص17.

المتعامل خسارة عمله فحسب، ولا يتحمل عليه أي مديونية نتيجة للخسارة، في حالة ثبوت أن هناك تعد أو تقصير من جانب المتعامل فإنه يترتب عليه تحمل جزء من الخسارة.[1]

فالمضاربة إذن هي صيغة من عقود الاستثمار، يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصري إنتاج رأس مال والعمل لإقامة مشروعات اقتصادية، على أن يتفقا على نسبة توزيع الأرباح بينهما، أما الخسارة فيتحملها الممول إذا ثبت عدم تقصير المضارب وعدم إخلاله بشروط عقد المضاربة.[2]

ب. شروط عقد المضاربة:

- العاقدان: رب المال ورب العمل، لابد أن تتوفر عنها الأهلية الكاملة أي صلاحيتها للإلزام والالتزام.
- الصيغة: ويشترط فيها:
- الاتصال بين الإيجاب والقبول: أي لا يفصل بين الإيجاب والقبول ما يعتبر إعراضا عن العقد.[3]
- اتحاد موضوع الإيجاب والقبول: أي أن يكون هناك توافق على معي واحد فلا يجوز أن يصدر الإيجاب بثلث الربح مثلا ويصدر القبول بنصفه.
- المال: حيث يقدم صاحب المال أمواله إلى المضارب لاستثمارها ويشترط فيه:
- أن يكون رأس المال نقدا، أي عملات ورقية أو معدنية.[4]
- أن يكون رأس المال عينا، أي حاضرا لا دينا في ذمة المضارب.
- أن يكون مسلما إلى المضارب كأمانة ليس كوديعة.
- العمل ما يقدمه المضارب مقابل رأس المال، حيث يكون من طرف المضارب دون تدخل من رب المال، وألا يخالف المضارب أحكام الشريعة الإسلامية في تصرفاته.
- الربح: يعتبر الربح هو الدافع القوي لطرفي المضاربة، حيث يتحدد نصيب كل من المضارب وصاحب المال وفق جزء شائع من الربح عند إبرام العقد، على أن يستلم المضارب نصيبه من الربح وليس من رأس المال أي اشتراك الربح بينهما، أما الخسارة يتحملها رب المال إذا لم تكن هذه الخسارة بسب تقصير أو مخالفة لشروط العقد من طرف المضارب.

---

[1] حسني عبد العزيز يحي، **الصيغ الإسلامية للاستثمار في راس المال العامل**. أطروحة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، غير منشورة، الأكاديمية العربية للعتوم المالية و المصرفية، الأردن، 2009 ، ص89.

[2] جمال لعمارة، **اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق نحو طريق ثالث**. مركز الاعلام العربي، مصر، 2000، ص69.

[3] –حمود حمودة، مصطفى حسنين، **أضواء على المعاملات المالية في الإسلام**، مؤسسة الوراق، عمان، ط 1999، ص146.

[4] –حسن الأمين، **المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط3 ،2000، ص27.

3: صيغتي المزارعة والمساقاة:

تعتبر المزارعة والمساقاة أسلوبا متميزا يستعمل لحاجات المنتجات الزراعية، ويعد ضربا من ضروب التمويل بالملكية لما يشترك فيه من الخصائص بين المضاربة والمشاركة، وتتبنى البنوك الإسلامية هذا الأسلوب من التمويل وتوليه عناية خاصة تجعل الزبائن من المهتمين بالنشاط الزراعي يقبلون عليه لما يوفره من مزايا، ولقد حدد المشرع الإسلامي ضوابط العمل بالمزارعة والمساقاة.

أ. صيغة المزارعة:

-تعريف المزارعة: تعرف بانها عقد على الزرع ببعض ما يخرج منه بشروط، وهي شركة الزرع حيث يتم دفع الأرض لمن يعمل عليها والزرع بينهما، ويتم معاملة العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها، أي بحصة معلومة وأجل معلوم، وهي بالتالي عقد مشاركة بين مالك الأرض والعامل فيها على استثمار الأرض بالزراعة، ويوزع الناتج المشترك حسب حصص معلومة لكل منهم ولأجل محدد، وقد تكون الأرض والبذور من المالك والعمل من العامل أي المزارع[1]

ب. المساقاة:

-تعريف المساقاة: هي عقد يقوم على إصلاح ورعاية وسقاية وقطف ثمار الشجرة بجزء مما يخرج من ثمارها، وهي عقد شراكة بين مالك الشجرة أو الزرع والعامل عليه، وعلى هذا الأخير أن يقوم بخدمة الشجر أو الزرع مدة معلومة نظير جزء شائع من الغلة.

❖ شروط المساقاة:

-الإيجاب من صاحب الأشجار والقبول من العامل بكل ما دل عليها من قبول وفعل.

-أن تكون حصة كل منهما حصة مشاعة منه.

-أن تجري المساقاة قبل نضج الثمر.

-أن تكون الأصول معلومة عند الطرفين وكذا الأعمال.

-أن ينتفع بثمنها مع بقاء أصولها.

-أن تكون المدة محددة وفي ذلك اختلاف الفقهاء فيجوز أن تكون لسنوات عدة، أما القلة فتقدر بمدة تسع لحصول الثمر.

[1] حمد محمد محمود نصار، **الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية**. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010، ص56.

ثانيا. صيغ التمويل القائمة على المديونية:

1 .صيغة المرابحة:

أ.تعريف المرابحة:

عرفها الفقهاء بانها بيع يمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم،[1] وهي أحد أنواع بيوع الأمانة التي يجب فيها معلومية الثمن والتكلفة التي تحملها المشتري الأول في الحصول على السلعة، أو هي عبارة عن بيع سلعة بسعر يشمل تكلفة السلعة على التاجر، مضافا إليها ربح معلوم.

ب. شروط المرابحة:

يلزم لصحة المرابحة بالإضافة إلى الشروط العامة المتعلقة بالعقد إلا انه يختص بشروط أخرى وهي:

-ان يكون الثمن معلوما للمشترى الثاني العميل لأن المرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح، فإذا لم يتحقق هذا العلم للمشتري فالبيع فاسد.

-ان يكون الربح معلوما لأنه جزء من ثمن البيع سواء كان نسبة من الثمن أو قدرا معينا.

ضرورة تملك البنك السلعة لنفسه وحيازته لها.

جواز الأخذ بإلزام الوعد وعدمه.

يشترط لصحة عملية المرابحة أن يقوم العميل بشراء سلع ملموسة، فالمرابحة لا تصلح بالنسبة للخدمات والتحويلات النقدية.[2]

2صيغتي السلم والاستصناع:

صيغة السلم: يعد عقد السلم من أدوات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية والتي يمكن من خلالها تشغيل أموال البنك وتحقيق الأرباح، وأيضا المساهمة في التنمية الزراعية واستغلال الأراضي والمزارعين وتشغيل العمالة.

❖ **شروط السلم:**

[1] رفيق يونس المصري، **المصارف الإسلامية**. دار المكتبي دمشق،2001، ص364.

[2] – فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**. منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن،2004 ، ص137

- شروط متعلقة ببيع المسلم فيه:
- تأجيل التسليم بالنسبة للمسلم فيه، لأن في هذا ما يميز السلم عن غيره من البيوع، وأجاز الشافعية أن يكون التسليم حالا.
- ان يكون الأجل معلوما باتفاق المذاهب، وأجاز الإمام مالك أن يكون بتوقيت معلوم ولو كان غير محدد كالحصاد.
- ان يكون المسلم فيه دينا في الذمة، ولا يكون معينا حق رب السلم بذاته بل هو دين في ذمة المسلم إليه بذلك لا يجوز السلم في العقار.
- ان يكون المسلم فيه معلوما علما برفع الجهالة من حيث المقدار عددا أو كيلا أو وزنا.
- الا يعمل البدلين إحدى علل الربا بأن كان البيع والثمن من دائرة الأموال.
- تحديد مكان التسليم والأصل أن يكون مكان العقد وان كان البعض لا يعتبره شرطا.
- تعجيل رأس المال وتسليمه للبائع فعلا في مجلس العقد، ويجاز لمالكيه تأخيره لمدة لا تزيد عن ثلاث أيام ولا يجوز تأخيره عند جمهور الفقهاء حتى لا يتحول إلى بيع الدين بالدين.

2 –صيغة الاستصناع:

ب: تعريف الاستصناع: عقد بين طرفين، يسمى الأول صانعا (البائع) والذي يقوم بصناعة شيء معين وبمواد من عنده ليبيعه إلى الطرف الثاني والذي يسمى مستصنعا (المشتري)، بناء على طلب منه، مقابل ثمن معلوم، وتجدر الإشارة إلى أن الثمن يمكن أن يكون حالا أو مؤجلا، وقد يسدد على أقساط.[1]

❖ **شروط الاستصناع.**

- بيان جنس الشيء المراد تصنيعه ونوعه وصفته وقدره بشكل واضح لا يدع مجال للاختلاف أو النزاع.
- ان يكون محل العقد مما يجري عليه التعامل بين الناس.
- ان تكون المواد الخام والعمل من الصانع.
- ان يكون فيه أجل.

ثالثا: التمويل بأشكال أخرى.

1.صيغة الإجارة:

[1] امين قسول، **الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم المديونية بالبنوك الإسلامية**. –تحليل نظري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد،19 ،جانفي2018،ص49.

-تعريف الإجارة: تطبق البنوك الإسلامية صيغة الإجارة وتتم بتقديم خدمات للعملاء بطلب منهم، متمثلة في تأجير مباني وآلات ومعدات مختلفة لينتفعوا من خدماتها، وهذا في حالة عدم إمكانية العميل تسديد قيمتها، أو لكون احتياجه إليها ليس احتياجا دائما وإنما لفترة محدودة، فإنه يطلب الحصول على حقا لانتفاع بالمنقولات والعقارات خلال مدة معينة مقابل ثمن معلوم يدفعه دوريا.[1]

➢ **شروط الإجارة:**

- توفر الشروط التي يجب أن تتوفر في العقد بشكل عام.
- أن يكون المؤجر مالكا للعين المؤجرة.
- أن يكون الثمن معلوما جنسا ونوعا وصفة.
- أن تكون مدة التأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل.
- ألا يتعلق بالعين المؤجرة حق للغير.
- أن تكون المنفعة معلومة علما نافيا للجهالة المؤدية للنزاع.
- أن تكون المنفعة مقدورة التسليم.

2. صيغة القرض الحسن:

- تعريف القرض الحسن: وهو عقد بين طرفين لأحدهما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إله المقترض على أن يقوم هذا الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليه، وبالتالي هو نظير القرض بفائدة ربوية في الاقتصاد الوضعي، وتضاف عادة كلمة "حسن" على المقرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة والتي تعتبر ربا، أي زيادة محرمة في الإسلام، أي عدم وجود العائد، وعلى هذا الأساس البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق لعدد محدود من العملاء.[2]

➢ **شروط القرض الحسن:**

للتمويل بالقرض الحسن مجموعة من الشروط، نوجزها في الآتي: [3]

[1] -إبراهيم الدسوقي أبو الليل، **الايجار المنتهي بالتملك في القانون الوضعي والفقه الإسلامي**. لمؤتمر العلمي السنوي14، الامارات العربية المتحدة، ص137.

[2] كرام بن عزة، فتحي بلدغم، **اثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية**. دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد، 09 ، العدد 16 ،جانفي2019 ،ص34-3

[3] سعيد بغزيز، طارق مخلوفي، **تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر**. مجلة التنمية الاقتصادية جامعة الوادي، العدد05، جانفي 2015 ، ص 102-103

- التحقق من مشروعية الاسباب المطلوب من أجلها هذا القرض، وبالتالي بإجراء دراسة اجتماعية، أو بتقرير مقدم من جهة رسمية عاملة في هذا الميدان.
- يصح الإقراض بشرط توثيقه برهن وكفيل وإشهاد وكتابة، فإن لم يوف المقترض بشرطه كان للمقرض حق الفسخ، ولا يحل للمقرض التصرف فيما اقترضه قبل الوفاء بالشرط.
- على المقترض أن يرد القرض إلى المقرض نقدا وبالعملة نفسها التي اقترضتها، ويتم سداده على أقساط متساوية يتفق عليها.
- يجب أن يكون القرض بدون فائدة، أي بدون مقابل للتمويل.
- أن يكون المال مملوكا للمقرض ذلك لأن الإقراض سلطة ناشئة عن حق الملكية فلا يجوز للوكيل أن يقرض مال موكله لأنه ليس بمالك.
- أن يكون مال المقرض معلوما ومقدرا.

3. صيغة التمويل عن الطريق البيع الآجل:

-تعريف البيع الآجل: البيع الآجل من الصيغ التمويلية التي تقدمها البنوك الإسلامية والتي توجه لسداد قيم السلع مع تقديمها والسماح بتأجيل السداد إلى أجل مسمى، وهو البيع إلى أجل معلوم بزيادة عن الثمن النقدي في الحال.

➢ شروط البيع الآجل:

للبيع الآجل شروط لا يصلح العقد إلا وهي كما يلي:

- أن يكون البائع مالكا للسلعة، أي لا يجوز أن تكون السلعة في غير مالك البائع أثناء البيع.
- أن تكون السلعة مقبوضة للبائع وهو حائز لها.
- ألا يدخل في البيع أي شكل من أشكال الربا.
- ألا تكون السلعة البيعة مؤجلة.
- أن يكون البيع بالتقسيط نافذا، فلا يصلح تعليق عقد البيع على أداء جميع الأقساط،

ألا يشترط أن يزيد البائع الثمن عند التأخر عن الوفاء ببعض الأقساط فإذا اشترط ذلك كان فائدة ربوية محرمة.

المبحث الثاني: ماهية النوافذ الإسلامية

لاقت فكرة إنشاء النوافذ الإسلامية تأييدا كبيرا من القائمين والمشجعين على العمل المصرفي الإسلامي فسارعت العديد من البنوك التقليدية الى إنشاء وحدات إسلامية متخصصة وفتحت فروع لتقديم منتجات تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: تعريف النوافذ الإسلامية.

أولا: النوافذ الإسلامية لغة:

نافذة من نفذ: النفاذ الجواز وفي المحكم جواز الشيء والخلوص منه.[1]

أما الإسلامية فمن سلم نقول أن سلم لمن سالمني و الإسلام و السلامة و السلام و الاستسلام و الإسلام الاسم من التسليم والسلام اسم من أسماء الله الحسنى، وأسلم من الإسلام وأسلمه خذله والتسالم التصالح والمسالمة المصالحة واستلم الحجر لمسه أما بالقبلة أو بالبيد ولا يهمز واستلم أي إنقاد.[2]

كما يطلق الإسلام في اللغة يراد به الاستسلام والانقياد والخضوع يقال أسلم الرجل أي انقاد، وقيل أسلم دخل في الإسلام وصار مسلما،[3] ومنه قوله تعالى (قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ) [الحجرات (٩٦]، فالإسلام إظهار الخضوع والقبول لما أتى الله محمد صل الله عليه وسلم.

ثانيا: النوافذ الاسلامية اصطلاحا

[1] أبو الفضل جمال الدين محمدين مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب**. دار صادر للطباعة، بيروت –لبنان، ط 4، 2005، ص10029-10031

[2] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**. مكتبة لبنان، بيروت، –لبنان، ط منقحة، 1989، ص344. –ص164

[3] محمد مرتضى الزبيدي، **تاج العروس**. دار النهضة العربية –القاهرة مصر، –ص 382-385.

اختلفت التعريفات النادرة للنوافذ الإسلامية في ايصال المعنى الاصطلاحي لهذه النوافذ وذلك حسب زاوية النظر إليها ندرج هذه التعريفات كالاتي:

- **التعريف الأول**: تخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية.[1]

- **التعريف الثاني**: إدارات مستقلة داخل مؤسسات الصيرفة التقليدية ذات هيئات شرعية تقوم بإجازة منتجاتها ومراقبتها[2].
- **التعريف الثالث**: هي قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية[3].
- **التعريف الرابع**: هي الفروع التي تنتمي إلى مصارف ربوية وتمارس جميع النشاطات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، يطلق البعض على النوافذ الإسلامية مسمى النظام المزدوج أي النظام الذي يقدم فيه المصرف الربوي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية[4].

➢ **تعريف مجلس الخدمات المالية الإسلامية:**

النافذة الإسلامية هي جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة. توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار) وخدمات التمويل والاستثمار التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية[5].

إذن فالنوافذ الإسلامية هي تلك الشبابيك المفتوحة على مستوى البنوك التقليدية التي تتميز عن باقي الوحدات بممارسة النشاط المصرفي الإسلامي، وخضوعها لهيئة رقابة شرعية وإطار قانوني يحدد عملياتها وعناصرها، بالإضافة

---

[1] الدكتور فهد الشريف، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**. بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثالث –للاقتصاد الإسلامي الذي عقد في جامعة أم القرى، منشور على موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي على شبكة الأنترنت، ص 13

[2] لاحم الناصر، **النوافذ الإسلامية أم المصارف الإسلامية**. مقال منشور في الصفحة الاقتصادية من صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11557 ،2010، ص 20.

[3] مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية**. رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الأمريكية المفتوحة، مكتب القاهرة 2006، ص 10

[4] شحاتة حسين حسن، **الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية**. مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الامارات العربية المتحدة، العدد 240، يونيو 2001م.

[5] مجلس الخدمات المالية الإسلامية – **المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية**. 2015 ، ص 44 – 55 متوفر على الرابط–emarefa-met/details/BM – https://search

إلى أن الهيكل الإداري الذي يتولى إدارة النافذة الإسلامية لا يتجاوز مستوى قسم إداري في بنك تقليدي. وفي بعض البنوك تقتصر على الوحدة في البنك، أما فيما يتعلق بمنتجات النافذة الإسلامية فهي ضئيلة مقارنة بالمنتجات التقليدية.

ومن هذا التعريف نستطيع أن تستنبط عناصر النوافذ الإسلامية وهذه العناصر هي[1]:

1. تكوين النافذة لقسم أو شعبة أو وحدة تابعة اداريا للمصرف أو لفرعه التقليدي بحيث لا تصل إلى مستوى الفرع أو المصرف المستقل، وهذا العنصر يبرز كذلك من الناحية المكانية في النافذة إذ يتطلب أن تكون النافذة مرتبطة مكانيا بالمصرف أو فرعه التقليدي .
2. تخصيص مبلغ معين ليكون رأس مال للنافذة أو لمجموعة النوافذ في المصرف التقليدي أو فروعه المختلفة بحيث تستطيع النافذة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأس مال المصرف أو الفرع التقليدي.
3. ممارسة الصيرفة الإسلامية، ويشمل هذا العنصر قيام النافذة الإسلامية بكافة أعمال المصارف الإسلامية المعروفة حيث تتصرف من حيث تقديم الخدمات وكأنها مصرف اسلامي منتقل.
4. الخضوع لرقابة وإشراف هيئة رقابة شرعية خاصة بالنافذة يتم تشكيلها من قبل المصرف أو فرعه الذي تتبعه النافذة، بغض النظر عن عدد أعضاء هذه الهيئة ما دام يزيد عن 3 أشخاص من المختصين في الأمور الشرعية ومن الذين لهم خبرة في المجالات المصرفية.
5. الخضوع لأحكام القانون، إذ ينبغي أن تكون النافذة خاضعة وملتزمة بأحكام القوانين النافذة في البلاد التي تعمل فيها دون أن تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملها المصرفي وهذا العنصر ضروري لإضفاء الصفة القانونية على عمل النافذة وعدم تعرضها للمساءلة القانونية .

المطلب الثاني: خصائص النوافذ الإسلامية وأهدافها

أولا: خصائص النوافذ الإسلامية

تتميز النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بمجموعة من الميزات والخصائص والتي تنفرد بها عن غيرها من وسائل الصيرفة الإسلامية الأخرى وهي:[2]

---

[1] أحمد الدخيل، **النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية**. العراق، المجلد 19، العدد 2، ص 53.

[2] خلف حسين الدخيل أحمد، **مرجع سابق**، ص43-124.

- **المرجع نفسه**، ص 63-64.

- فهد الشريف، **مرجع سابق**، ص 14-15.

- ✓ تخصيص مبلغ معين ليكون رأس مال للنافذة أو مجموعة من النوافذ في البنك التقليدي، بحيث تستطيع هذه الأخيرة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بهامش من الانتقالية عن رأس مال البنك أو الفرع التقليدي.
- ✓ أنشطة النوافذ الإسلامية المتعلقة بإدارة الأموال والاستثمار منفصلة تماما عن أنشطة البنك التقليدي وتتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة.
- ✓ الخضوع لرقابة واشراف هيئة رقابية شرعية خاصة بالنافذة الإسلامية، يتم تشكيلها من قبل البنك التقليدي أو فرعه الذي تتبعه النافذة، بغض النظر عن عدد أعضاء هذه الهيئة ما دام يزيد عن 3 أشخاص من المختصين في الأمور الشرعية، ومن الذين لهم خبرة في المجالات المصرفية.
- ✓ عند حاجة النوافذ الإسلامية إلى التمويل يقوم البنك التقليدي بإيداع وديعة استثمارية على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع آخر.
- ✓ من حيث المبدأ، قد تكون النوافذ كيانات ذاتية من حيث الوساطة المالية، حيث يتم استثمار الأموال المدارة في الأصول طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية .
- ✓ تكوين النافذة لقسم أو وحدة تابعة إداريا للبنك أو لفرعه التقليدي، بحيث لا تصل لمستوى الفرع أو البنك المستقل، وهذا العنصر يبرز كذلك من الناحية المكانية في النافذة، إذ يتطلب أن تكون النافذة مرتبطة مكانيا بالبنك التقليدي أو فرعه التقليدي.
- ✓ يرتكز عمل النوافذ الإسلامية على جميع الأنشطة المصرفية منها الخصومات المصرفية، الاستثمارات والتمويل، تحصيل الزكاة وصرفها، منح القروض الحسنة والمساهمة في التنمية الدينية والدعوة الإسلامية.

ثانيا: أهداف النوافذ الإسلامية

تتعدد وتتنوع أهداف فتح النوافذ الإسلامية في المصاريف التقليدية، يمكن إجمال أهم الأهداف فيما يلي[1]:

- عقبة خضير، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي**. مجلة المذهل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 2، جامعة دمة لخضر، الوادي- الجزائر، 2021 ، ص 452 .

-Global investment and business center, Islamic financial and banking system hand book, international business publications Washington, 2017, https://www.ibpus.com.

- خلف حسين الدخيل أحمد، **مرجع سابق**، ص 124.

[1]- فهد الشريف، **مرجع سابق**، ص 11

- حسين حسن شحاته، **المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق**. مكتبة التقوى، ط 1 القاهرة، 2006، ص148-149

- عقبه خيضر، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي**. مرجع سابق، الصفحة 449 -458

- ✓ استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الاسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة، وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل القومي.
- ✓ أكد الفقهاء أن العائد الأساسي المرجو من المصرف الإسلامي يتوقف بصفة أساسية على ما إذا كان المصرف يعمل ضمن تخطيط إسلامي شامل للمجتمع عندها ستكون النتائج أفضل وأعظم، على العكس مما لو كانت المسألة تتوقف على وجود مصرف إسلامي يعمل بمعزل عن بقية جوانب المجتمع، مما يضعف سبل نجاحها في تحقيق هذا الهدف البناء.
- ✓ هدف التدرج في التحول نحو الصيرفة الإسلامية الشاملة حيث يركز جانب كبير من الفقهاء ممن يؤيدون فتح نوافذ اسلامية في المصارف التقليدية على ضرورة استفادة هذه النوافذ من الخبرات المتراكمة لدى العاملين في المصارف التقليدية وسهولة سيطرة المصرف أو فرعه على النوافذ المفتوحة فضلا عن سهولة الإجراءات القانونية لفتح نوافذ جديدة قياسا بإجراءات تأسيس مصرف أو فرع جديد.
- ✓ إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية.
- ✓ العناية بمقاصد الشريعة من إعمار الأرض وتحقيق التوزيع العادل للثروات حتى لا تكون دولة بين الأغنياء.
- ✓ استبدال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية.
- ✓ توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد.
- ✓ تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي.
- ✓ تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز.
- ✓ عدة للاستثمار، وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.
- ✓ تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض، وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا أو خسارة.
- ✓ تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.
- ✓ مساعدة المتعاملين معها على أداء فريضة الزكاة على أموالهم، والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: أهم المعوقات التي تواجه النوافذ الإسلامية

تتمثل هذه المعوقات في الآتي:[1]

أولاً: معوقات إدارية: عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية، خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا، الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب أو مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه والذي يؤدي بدوره إلى ظهور السلبيات التالية:

- تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك.
- ظهور احتكاكات عملية تمتد لتشمل التنافس غير البناء بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي.
- ضعف الاستعداد لدى إدارة البنك الأخرى للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.

ثانيا: معوقات ذات صلة بالموارد البشرية: تزداد ظهورا في حالة تحويل الفروع وكلما زادت ضبابية الرؤية نحو الأسباب الحقيقية لتقديم العمل المصرفي الإسلامية في البنك، فبالإضافة إلى محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة، بدأت هذه الضبابية تؤدي الى حالة عدم التأكد لدى العاملين في المصرف وشيوع "الإشاعات" وتدني الروح المعنوية بينهم .كما تنعكس هذه الرؤية غير الواضحة في محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين في المصرف على طبيعة وأدوات العمل المصرفي في الإسلام، فتنشأ فجوة بين الأهداف والوسائل مما يضيف إلى الشعور بالحيرة وعدم التأكد.

ثالثا: معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات

هناك الكثير من المصارف التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية جنبا إلى جنب مع الصيرفة التقليدية لتعطي انتباها للأمرين التاليين [2]:

1. عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.
2. التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظام وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتدقيق في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.

[1] رمضاني لعلا، **تحديات فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية**.مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة الاغواط، الجزائر مجلد1، العدد2، ديسمبر2017، ص157.

[2] الدكتور سعيد بن سعد المرطان، **تقديم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي**. النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية. بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث الاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى منشور على موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي على الإنترنت ص1746. -www ieffedia.com/arabe/3p

رابعا: معوقات ذات صلة بتطوير المنتجات المصرفية: بالرغم من أن السوق المصرفي الإسلامي قد شهد قفزات نوعية فيما يتعلق بتطوير المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقارنة بالبدايات الأولى للمصرفية الإسلامية إلا أن المنتجات المصرفية الإسلامية لا تزال في بداية الطريق نظرا لمحدودية المنتجات المصرفية خاصة في مجال أعمال الخزينة وأدواتها[1].

المبحث الثالث: الاستقلال المالي والاداري والمحاسبي للنوافذ الإسلامية

يتطلب إنشاء النوافذ الإسلامية مجموعة من الضوابط الشرعية مالية ومحاسبية من أجل تطبيقها وتأسيسها بشكل يتلاءم مع النظام المصرفي السائد وذلك بإخضاعها للرقابة الشرعية وانفرادها بكيان مالي مستقل

المطلب الأول: الاستقلالية المالية للنوافذ الإسلامية وأهم تحفظاتها

يخضع التعامل مع النوافذ الإسلامية لعدة شروط وقواعد حتى نضمن شرعية تعاملاتها باعتبارها تمثل جزء من بنك تقليدي قائم.

أولا: الرؤية الشرعية للتعامل مع النوافذ الإسلامية

بعد استعراض آراء المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي حول الفروع الإسلامية وأدلة كل فريق يمكن الوصول إلى رؤية شرعية للتعامل مع النوافذ الإسلامية المتواجدة في البنوك التقليدية الربوية وذلك بالنظر إلى الاقتصاد الذي تنشط فيه هذه البنوك التقليدية.

1. إذا كانت البنوك التقليدية تنشط في اقتصاد وضعي.

أمام التزايد المستمر والكبير لأعداد المسلمين في الدول الغربية وتنامي أموالهم ورغبتهم في استثمارها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية قامت المصارف الغربية منذ سنوات بفتح فروع للمعاملات الإسلامية بهدف جذب أموال المسلمين والاستفادة منها في تعظيم أرباحها وتوفير رؤوس الأموال وذلك تحت شعارات إسلامية دون أن يرتبط هذا العمل بقناعة بأحكام الشريعة الإسلامية، إلا أنه في ظل غياب البنوك الإسلامية فإنه لا حرج على المسلم الذي يجد البديل الإسلامي الذي يطمئن اليه من التعامل مع هذه النوافذ الإسلامية لأنها أفضل من التعامل مع بنك ربوي مجاهر بالربا ومصر عليه، قال الله تعالى" إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (173) . **سورة البقرة**

2. إذا كانت البنوك التقليدية تنشط في اقتصاد إسلامي.

[1] لطفي محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**. بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية، الواقع وآفاق المستقبل 21 مارس 2000، ص20.

بإمعان النظر في هذا القسم نجد أنه تنتفي الضرورة للتعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، إذ يفترض في الاقتصاديات الإسلامية عدم وجود المصارف الربوية أصلا، فإن وجدت وهذا الواقع الأليم وسمح بإقامة مصرف إسلامي أو أكثر فإن الواجب على كل مسلم أن يستبرئ لدينه وأن يكتفي بما هو حلال عما فيه من الشبه والريبة، استنادا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، والْحَرَامَ بَيِّنٌ، وبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، وعِرْضِهِ، ومَنْ وقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ[1].

وبناءًا على ما تقدمه يمكننا القول بشكل عام أن الحكم على التعامل مع الفروع الإسلامية في الاقتصاديات الإسلامية يبنى أساسا على نقطة هامة وهي وجود المصارف الإسلامية من عدمه ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أ. حالة وجود بنوك إسلامية:

في هذه الحالة على المسلم ترك التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للمصاريف الربوية تورعا لما يشوبها من شبهات وأن يحرص على التعامل مع المصارف الإسلامية وايثارها على غيرها، إكتفاءًا بما هو حلال وابتعادا عما فيه حراما أو شبهة، وأيضا من باب التعامل على البر والتقوى واحتساب الأجر في هذا الأمر عند الله سبحانه فضلا عن اعتبار ذلك من ثمار التقوى والكسب الحلال قال تعالى:" وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ.

ب. حالة عدم وجود المصارف الإسلامية:

وهذه الحالة تكون في المجتمع الإسلامي الذي لا توجد به مصارف إسلامية أو لا يسمح أو يصعب فيه الحصول على ترخيص لإنشاء المصارف الإسلامية، وفي هذه الحالة يكون التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية للضرورة كما تبين في السابق، فإذا وجدت المصارف الإسلامية اختفت الضرورة ووجب التحول للتعامل مع تلك المصاريف الإسلامية.

ثانيا: التحفظات الواردة على النوافذ الإسلامية

تواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية تحفظات من الناحية الشرعية سواء فيما يخص طريقة التمويل أو اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال البنوك الربوية المفتوحة لديها.

1. تحفظات تخص طريقة تمويل النوافذ الإسلامية:

[1] مسلم بن حجاج القشيري، **صحيح مسلم**. باب أخذ الحلال وترك الشبهات رقم 1599، ط2، مج3.دار الفجر للتراثي، مصر،2013، ص1219

تتعدد طرق تمويل النوافذ الإسلامية بين القرض الحسن والوديعة الاستثمارية، وفي حالات أخرى يخصص لها جزء من رأس مال البنك الربوي كل هذه الطرق لديها تحفظات من الناحية الشرعية.

أ–تمويل النافذة عن طريق القرض الحسن: إذا كان الاقتراض من غير المسلمين جائزا طالما كان القرض حسنا ولا يجزي نفعا، استنادا على قول ابن عباس رضي الله عنه " عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متى ودرعه رهن عند يهودي بثلاثين صاعا من شعير"

فإنه يمكن للنافذة الإسلامية الحصول على قرض حسن من البنك الرئيسي بشرط أن يخلو من الفوائد الربوية أو منفعة يحصل عليها البنك الرئيسي. لكن ما يعاب هنا أن نصيب النافذة من أرباح الأنشطة الاستثمارية التي قامت بها سيتم تحويله إلى البنك الرئيسي وبالتالي فإن التعامل مع النافذة الإسلامية سيؤدي بشكل غير مباشر إلى دعم البنك الرئيسي الذي يتعامل بالربا.

ب–تمويل النافذة عن طريق الوديعة الاستثمارية:

هذا ما سيؤدي إلى حصول البنك الرئيسي على حصته من العائد المحقق من طرف النافذة الإسلامية، بالتالي يعتبر البنك الرئيسي شريكا للنافذة الإسلامية، ويعامل معاملة المودعين بغرض الاستثمار لذلك فالحكم الشرعي يؤتى من آراء الفقهاء ونجد في ذلك ثلاثة أقوال:

- **القول الأول:** وهو قول الحنفية حيث يرون حرمة مشاركة المسلم للكافر، لأن الكافر قد يمارس أنشطة محرمة وقد جاء في بدائع الضائع:" ويكره للمسلم أن يشارك الذمي، لأنه يباشر عقودا لا تجوز في الإسلام، فيحمل كسبه من منظور فيكره، ولهذا كره توكيل المسلم الذمي".[1]
- **القول الثاني:** ذهب الشافعية إلى القول بالجواز مع الكراهة، ذلك أن الكافر قد يتصرف بالمال في وجوه غير شرعية [2].
- **القول الثالث:** ذهب المالكية والحنابلة إلى القول بجواز مشاركة المسلم الكافر، لكن بشرط ألا يتصرف الشريك الكافر إلا في حضور شريكه المسلم.[3]

[1] زين الدين بن ابراهيم بن محمد، **البحر الرائق**. شرح كنز الدقائق، ط 2، المجلد 5، دار الكتاب الإسلامي، ص 183 .

[2] ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، **المذهب في فقه الامام الشافعي**. ط 1، المجلد 2، دار الكتب العلمية، لبنان، ص156 .

[3] ابن قدامة، **المغني**. ط 1، المجلد 5، مكتبة القاهرة، 1968، ص 3.

بالقياس على هذه الأقوال يمكن الوصول إلى نقطة وهي أن البنك الربوي إذا كانت النافذة الإسلامية تقوم بجميع التعاملات المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية فإن الشركة بين الشباك الإسلامي والبنك الربوي أجوز إلا أن التعامل مع النافذة الاسلامية سيؤدي في نهاية المطاف إلى دعم البنك الربوي.

2. تحفظات تخص اختلاط أموال البنوك التقليدية الربوية بأموال النوافذ الإسلامية المفتوحة لديها:

قد يكون هناك اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال البنوك الربوية إما بتحويل فائض السيولة لدى النوافذ الاسلامية أو اللجوء الى الرئيسية الربوية لتوزيع الأرباح على المودعين في النوافذ الاسلامية.

في هذه المسألة (المال الحلال بالحرام) ستقوم بالإسقاط على أراء الفقهاء اختلفوا في عدة أقوال.

- **القول الأول:** جواز التصرف بالمال الذي اختلط به الحرام، استنادا الى ابن تميمية – رحمه الله- :" إن كثيرا من الناس يتوهم أن الدراهم الحرام إذا اختلطت بالدراهم الحلال حرم الجميع فهذا خطأ، وإنما تودع بعض العلماء في ما إذا كانت قليلة وإما مع الكثرة فما أعلم فيه نزاع" وأن (من اختلط بماله الحلال والحرام أخرج قدر الحرام، والباقي حلال له)[1].
- **القول الثاني:** تحليل التصرف بالمال الذي اختلط به الحرام، واستدل أصحاب هذا القول بحديث "لا يبلغ ان يكون من المتقين، حتى يدع ما لا بأسا به حذرا مما به البأس)[2].

فالشبهات تقع كثيرا في المعاملات فعلى المرء اجتنابها، ويدخل في ذلك معاملة من كان في ماله شبهة أو خالطه ربا.

- **القول الثالث:** وهو قول الحنفية وغيرهم، حيث قال الإمام أحمد في المال المشتبه حلاله بحرامه، إن كان المال كثيرا أخرج منه قدر الحرام، وتصرف في الباقي، وإن كان المال قليلا اجتنبه كله، وهذا لأن القليل إذ تناول منه شيئا، فإنه تبعد معه السلامة من الحرام بخلاف الكثير.[3]

المطلب الثاني: الاستقلال الإداري للنوافذ الإسلامية

يعتبر الاستقلال الإداري من أهم المتطلبات الضرورية لتمكين النوافذ الإسلامية من العمل وفق لطبيعة عملها المستند إلى استبعاد التعامل بالفائدة أخذا وعطاء.

أولا: الإدارة الشرعية للنوافذ الإسلامية

[1] تقي الدين ابن تميمية، **مجموع الفتاوى**. ط الأولى، المجلة 2، دار الكتب العلمية، 1987م، ص 321 .

[2] عبد العبد الرحمان ابن قاسم، **الإحكام شرح أصول الأحكام**. ط 3، مجلد 3، دار القاسم، الرياض، 2003، ص121.

[3] ابن رجب الحنبلي، **جامع العلوم والحكم**. ط 7، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001، ص200

1. هيئة الرقابة الشرعية:

تعد هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية من أهم أجهزة تلك المؤسسات. وذلك لأن عملها هو العون والضمان لإجراء معاملات المؤسسات المالية كافة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.[1]

بحيث عرفه الفقه الإسلامي "هي إصدار الفتاوى والأحكام المتعلقة بنشاط المؤسسة المالية ومتابعة تنفيذها والتأكد من سلامة تطبيقها[2]، لذا يجب:

- ✓ أن تكون هناك هيئة للرقابة الشرعية لكل جهاز استثمار إسلامي.
- ✓ أن تكون عضويتها تضم الفقهاء المؤهلين لإصدار الفتاوى الخاصة بالمعاملات الإسلامية الذين يتمتعون بالخبرات الواسعة والمعرفة بالمعاملات والتداول المعاصر.

فالأنظمة الأساسية ونشرات الاكتتاب يجب أن تنص على وجود مثل هذه الهيئات، كما لا بد أن تكون هذه الفتاوى والقرارات ملزمة لإدارات المنشآت المالية. وكذلك أن تتمتع هذه الهيئات بالاستقلالية وحرية تقديم الآراء حول العقود والمعاملات المقترحة .

أي أن دور هيئات الرقابة الشرعية متوافقة مع طبيعة المنشآت المالية ذاتها. بمعنى أن وجود الهيئات يجب أن يبدأ في لحظة تأسيس المنشآت المالية، وأن تتواصل رقابتها ومراجعتها للعقود والمعاملات والإجراءات ويجب أن تثبت كل هذه الشروط في الأنظمة الأساسية في نشرات الاكتتاب [3]بصفة عامة نحصر المتطلبات الشرعية في النقاط التالية [4]

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح نافذ للتمويل الإسلامي.
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.
- إلغاء المعاملات المخالفة للشريعة في جميع صورها وأشكالها.
- الفصل بين الموارد المالية المشروعة والغير المشروعة.

2. الضوابط الشرعية الخاصة بالتحول الجزئي من خلال النوافذ الإسلامية:

[1]– المعاصر منتهى نوري سلمان الصمادي، **الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية شرعيتها وضوابطها**. أطروحة دكتورة، جامعة العلوم المالية والمصرفية، الأردن،2010، ص59

[2]– مجمع الفقه الإسلامي منظمة المؤتمر الإسلامي. قرار رقم 177/3/19 بشأن **دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية**. الدورة التاسعة عشر، الشارقة 26-30-4-2009

[3]– تيزام يعقوبي، **صيغ التمويل والعمليات المصرفية الإسلامية**. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، من 46 –

[4]– جعفر هنى محمد، **نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12, 2017–ص106.

تخضع فتح البنوك التقليدية لنوافذ إسلامية إلى ضوابط شرعية نذكر أهمها فيما يلي:[1]

- ✓ تحصل نوافذ المعاملات على عمولة أو إجارة عن الخدمات المقدمة وهو جائز شرعا وفقا لعقد الوكالة أو الإجارة
- ✓ يحكم حسابات الاستثمار عقد المضاربة الشرعية حيث يعتبر النافذة رب العمل والمستثمر رب المال. ويتشاركان معا في نتيجة المشروع.
- ✓ يحكم توظيف الأموال عقود إسلامية .
- ✓ إذا اختلطت أرباح النافذة الإسلامية بمال حرام فيجب تجنبه وعدم توزيعه على أصحاب الحسابات الاستثمارية وتوزيعه في وجوه لتطهيره من المال الخبيث.
- ✓ الفصل المحاسبي بين النافذة والبنك بإيجاد قسم من محاسبة وسجلات ونظام محاسبي مستقل يستخرج منه المركز المالي وحسابات المصروفات والايرادات
- ✓ لا يجوز لنوافذ المعاملات الإسلامية خصم الكميات والشبكات المؤجلة أو بيع الديون وما في حكم ذلك لأنها من المعاملات المحرمة شرعا
- ✓ وقد قام مجلس المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار مجموعة من المعايير الشرعية الخاصة بالتحول الجزئي للصيرفة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية.[2]
  - المادة (24): يجوز للمصرف الذي يمارس نشاطه على أساس العمل المصرفي التقليدي بأن ينشأ نافذة أو عدة نوافذ اسلامية يمارس فيه العمل المصرفي الإسلامي، ويمكن أن تأخذ هذه النوافذ صورة فروع أو صناديق أو محافظ استثمارية
  - المادة (25): تنشأ إدارة مستقلة داخل المصرف يكون غرضها الإشراف على الخدمات المصرفية الإسلامية داخل المصرف، والسعي لتطوير العمل المصرفي الإسلامي واحتياجاته الفنية والبشرية والارتفاع بمستوى كفاءته التشغيلية
  - المادة (26): تكون موازنة الإدارة مستقلة بما يضمن الفصل المالي والمحاسبي عن بقية نشاطات المصرف، وتعتمد النوافذ نظاما محاسبيا يقوم على الملائمة التامة مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

[1] – . صالح مفتاح ومعارفي فريدة، **الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية**. مجلة العلوم الإنسان، العدد 3534، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس 2014، ص 154

[2] – معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي6**: مشروع قانون نموذجي للتحول من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي (في التحول الجزئي –النوافذ) هيئة المحاسبة للمؤسسة المالية، البحرين.

- المادة (27): علاوة على ما يقوم به البنك المركزي أن يجري رقابة على النوافذ الإسلامية للتحقق من مراعاة الأهداف التي أنشئت من أجلها.

ثانيا: الضوابط القانونية لإنشاء النوافذ الإسلامية

إن من الصعوبة والمستحيل أن تعمل البنوك الاسلامية أو البنوك التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية مزدوجة، خارج الإطار العام للقوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي في المجتمع المحلي الذي تمارس فيه أعمالها وحتى على المستوى الدولي .فلإنشاء نافذة إسلامية في مصرف تقليدي يجب أن نتبع عدة خطوات على سبيل المثال "الجزائر "[1]

هناك خمسة خطوات أساسية لاعتماد النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية وفقا للآتي :

1. **موافقة بنك الجزائر (طلب الترخيص)**: خلال الملتقى الأول للتمويل الإسلامي الذي عقد بالجزائر كشف أنداك المشاركون أن بنك الجزائر يدرس مجموعة من المقترحات تحضيرا للسماح للمصارف والمؤسسات المالية العمومية والخاصة العاملة في الجزائر بفتح نوافذ خاصة بالتمويل الإسلامي على مستوى المصارف التقليدية من أجل تمكين شريحة واسعة من المواطنين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من المنتجات المالية المختلفة المطروحة في الساحة المالية.
2. **تخصيص رأس مال مستقل معروف المصدر وبعيد عن شبهة الربا:** بغية إبعاد أي شبهة لاختلاط رأس مال النافذة الإسلامية برأس مال المصرف التقليدي الذي تفتح فيه، وتعزيزا للجانب الشرعي في الموضوع.

وتكريسا لعنصر الحل في تعاملات هذه النوافذ فمن الأفضل أن يحدد مسبقا رأسمال مستقل للنافذة وأن يكون هذا المال معروف المصدر بعيدا عن أي احتمالات لكونه وسيلة لغسل الأموال او نتاجا لأية تعاملات مشبوهة قانونيا، فضلا عن ضرورة الابتعاد عن أية شبهات غير شرعية، وخاصة شبهة الربا، فلابد أن يكون مصدر المال غير متأتي بأموال اختلاطات بأموال ربوية أو نتجت عن تعاملات ربوية .

3. **تعديل عقد أو قانون تأسيس المصرف التقليدي:** اذ كان المصرف الذي يقوم بفتح النافذة الإسلامية مصرفا خاصة فيجب تعديل عقد تأسيسه بحيث يصبح ملائما لممارسة النافذة المرجو فتحها فيه لخدمات الصيرفة الإسلامية وعدم قيامها بأية أعمال ربوية. أما إذا كان المصرف عاما فيجب تعديل قانون انشائه

[1] – حسان بخيت وعيد الحميد الخديمي، **قراءة تاريخية في تطوير العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي**. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جامعة الشلف، جانفي 2014، ص217.

ليناسب وجود النافذة الإسلامية ضمن هيكله الإداري وتعاملاته المصرفية الإسلامية واختصاصها بتقديم المنتجات الإسلامية البحتة .

4. **ممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية:** تقوم النافذة الإسلامية بممارسة كافو الأنشطة المسموح بها للمصاريف الإسلامية والابتعاد عن كل ما يحضره على هذه المصاريف بعد أن يثبت في عقد تأسيس المصرف التقليدي أو قانون انشائه وحوب ممارسة النافذة الإسلامية فيه للخدمات المصرفية التي تجزمها الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا أو الفائدة بأية صورة من الصور.
5. **وجود التنظيم الإداري المؤهل:** ينبغي على المصرف التقليدي بإيجاد تنظيم اداري خاص بالنافذة ضمن هيكلة المصرف الأم يتضمن اعتبارا النافذة قسما أو شعبة أو وحدة ادارية مرتبطة بالمصرف لها تقسيمات داخلية يرأسها مدير يقف على رأس كادر اداري مؤهل ومدرب ليكسب خبرة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية عن طريق اشراكهم في دورات تدريبية نظرية وعملية في تقديم تلك الخدمات وعد الاعتماد على موظفين وعاملين ليس لديهم أية فكرة عن منتجات الإسلامية التي تقدمها المصارف الإسلامية.

المطلب الثاني: الاستقلال المحاسبي للنوافذ الإسلامية

يتحقق الاستقلال المحاسبي للنوافذ الإسلامية من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئات الداعمة للمالية الإسلامية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمالية الإسلامية.

أولا: هيكلة النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية

من أهم أسس نجاح فروع المعاملات الإسلامية، هو الفصل المحاسبي التام ما بين محاسبة الفروع الإسلامية وبين محاسبة البنك التقليدي من خلال وضع رقم خاص به يتم بموجبه تصنيف العمليات المصرفية الإسلامية كافو من ودائع وخدمات بنكية واستثمار وتمويل اسلامي تحت اسم حسابات أستاذ عام وأستاذ مساعد منفصلة، وهي الحسابات التي يتم عن طريقها إعداد بيانات مالية مستقلة لإدارة الخدمات المصرفية الإسلامية، تشمل المركز المالي و الإيرادات والمصروفات وصافي الدخل للفروع أو الوحدات التي تمارس العمليات، أو الإدارة المشرفة عليها والتي يكون لها استراتيجية معينة وموازنة تقديرية ذاتية، وبهذا يمكن للنظام المحاسبي أن يعطي مؤشرات تغيير في مجال

التقييم والتخطيط، وأن السلطة الرقابية خارج البنك تتعامل مع البنك التقليدي على أنه وحدة واحدة بحيث يتعذر إظهار النتائج بمعزل عن النتائج المالية.[1]

يهدف الفصل المحاسبي للأموال والعمليات المتعلقة بالخدمات المالية الإسلامية عن الأموال والعمليات المتعلقة بالخدمات التقليدية التي:

1. تزويد أصحاب العلاقات بالمعلومات اللازمة عن توظيف " مصادر الأموال الإسلامية" في خدمات مالية إسلامية وسلامة اجراءات تنفيذها.
2. رفع كفاءة الخدمات المالية الإسلامية، وحمايتها من تأثير المعاملات المحرمة على مشروعيتها .تنقسم المصادر التي يمول بها المصرف ذو النوافذ الإسلامية إلى قسمين:

- القسم الأول: مصادر لا يلتزم المصرف لها بتوظيفها في الخدمات المالية الإسلامية، والتي يمكن أن ينطلق عليها " مصادر الأموال التقليدية" أو " التزامات تقليدية".
- القسم الثاني: مصادر يلتزم المصرف بأن يوظفها في تمويل الخدمات المالية الإسلامية التي تقدم من خلال النافذة الإسلامية، والتي يمكن أن يطلق عليها "مصادر أموال إسلامية" فهذه المصادر هي التي يلتزم المصرف بأن يوظفها في تمويل الخدمات المالية الإسلامية التي تقدم من خلال النافذة الإسلامية.

والفصل المحاسبي للأموال المتعلقة بالخدمات المالية الإسلامية شرط رئيس لجواز تلقي المصرف لمصادر الأموال الإسلامية لاستثمارها بصيغة مباحة، سواء كانت هذه المصادر داخلية، مثل رأس مال المساهمين، كان يصدر قرار من الجمعية العمومية بتحول جزء من رأس مال المصرف لتمويل الخدمات المالية الإسلامية، أم كانت من مصادر تمويل خارجية مثل الحسابات المصرفية التي يلتزم المصرف لعملائه بأن يوظفها في استثمارات مباحة شرعا، مثل ودائع حسابات المضاربة، والوكالة في الاستثمارات مباحة شرعا، مثل ودائع حسابات المضاربة، والوكالة في الاستثمار، أو شهادات الاستثمار على أساس المضاربة أو الوكالة بالاستثمار، اذ لولا هذا الفصل لما أمكن التحقق من التزام المصرف بتوظيف مصادر الأموال الإسلامية في تمويل خدمات مالية إسلامية

ثانيا: تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في النوافذ الإسلامية

[1] – .منتهى نوري يلمان الصمادي، **الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية شرعيتها وضوابطها**. أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2010، ص 59.

يشمل هذا المعيار المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية بالإضافة إلى خدماتها المالية التقليدية ويختص المعيار بوضع القواعد المحاسبية للخدمات المالية الإسلامية دون غيرها من الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات على النحو التالي.[1]

أ- المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال فروع منفصلة محاسبيا عن الفروع التقليدية أو غير منفصلة: يجب على المؤسسات التي تقدم خدمات مالية اسلامية من خلال فرع أو مجموعة فروع منفصلة محاسبيا عن الفروع التقليدية.

أن تعامل هذه الفروع بصفتها مجموعة واحدة لأغراض التقارير المالية، وأن تعد قوائم مالية اضافية موحدة لهذه الفروع وفق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة المؤسسات المالية الإسلامية وتنشر هذه القوائم المالية الإضافية في شكل ملحق ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية للمؤسسة.

ب-المؤسسات التي تقدم خدمات مالية اسلامية منفصلة محاسبيا أو غير منفصلة، سواء كانت الخدمات مباشرة من خلال الدوائر التقليدية، أم خدمات غير مباشرة من خلال وحدات مالية اسلامية منفصلة اداريا:

تطبيق المؤسسة على الخدمات المالية الإسلامية القواعد المحاسبية المتعلقة بإثبات وقياس الدخل الوارد في معايير المحاسبة المالية الإسلامية، وتفصح بالتفصيل عن هذه القواعد في الإيضاحات حول القوائم المالية:

- ✓ تعد المؤسسة بيان منفصلا اضافيا ينشر في الايضاحات حول القوائم المالية للمؤسسة يبين بالتفصيل كلا من الأموال والموجودات التي استخدمت هذه الأموال في تمويلها
- ✓ تعد المؤسسة بيانا منفصلا اضافيا ينشر الإيضاحات حول القوائم المالية للمؤسسة يبين بالتفصيل كلا من الدخل المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسة.
- ✓ تفصح المؤسسة في الإيضاحات حول القوائم المالية عن السياسات المحاسبية التي تبعتها لإثبات وقياس عرض الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالخدمات المالية الاسلامية التي لا تتوافق مع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية أو التي لم تتضمنها هذه المعايير.

ثالثا: الإفصاح المحاسبي في النوافذ الإسلامية

يهدف الإفصاح بصفة عامة إلى تمييز الظاهرة موضوع الدراسة، وتوضيح معالمها شكل يسهل معه فهم المعنى المقصود، كما يفيد في تحديد الاتجاهات والموضوعات الرئيسية التي لها أهمية نظرا لتزايد الطالب على المزيد من

[1]- منتهى نوري سلمان الصمادي، **مرجع سابق**، ص61

الإفصاح من قبل المستخدمين المختلفين للمعلومات، هذا الإفصاح لديه مجموعة من الأدوات التي تساهم في العملية.[1]

1. أدوات الإفصاح المحاسبي

أ. شكل وتبويب القوائم المالية

يعد شكل القوائم المالية وتبويبها ومدى قابليتها وسهولة فهمها وسيلة هامة من وسائل الإفصاح والتبويب السليم للبنود في القوائم المالية والذي ساعد على فهم واستيعاب البيانات والمعلومات ويمكن مستخدمي القوائم المالية من اجراء المقارنات والتحليلات المناسبة.[2]

ب. المذكرات الايضاحية

تعتبر المذكرات الايضاحية من أدوات الإفصاح المحاسبي فهي تفصح عن المعلومات التي يكون من الصعب ادراجها في القوائم المالية ومن أهم القوائم والكشوف الإيضاحية ما يلي:

- قائمة مصادر الاستخدامات والموارد.
- قائمة التغير في المركز المالي.
- كشف بالمعلومات الخارجية.
- كشف بالمعلومات المحاسبية الضرورية للتفسير السليم للقوائم.

ج. البيانات الإضافية المدرجة بين الأقواس

إذا كانت عناوين بعض البنود في القوائم المالية غير قابلة للتوظيف الكامل، فلا بد من وجود شروح إضافية في ملحوظات تدرج بين قوسين بعد تلك البنود مباشرة، وكذلك فإن هناك بيانات كمية يمكن إدراجها في أقواس، وتعطي دلالة معينة لمستخدمي القوائم المالية.

د. الملاحظات والمذكرات

---

[1] Wagdy sharkas, **the accounting Framework**, **the Disclosure Expansion the chartered accountants**,1982-p209

[2] حسين احمد عبد العال، **معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس،1994، ص161

تعتبر الملاحظات والمذكرات وسيلة للإفصاح عن المعلومات والملاحظات التي ليس من الميسور أو المعتاد ادراجها في صلب القوائم المالية ولا يمكن الاستغناء عنها، والملاحظات في القوائم المالية تستخدم بشكل منتظم كوسيلة سليمة لتوفير المعلومات التي ترى الإدارة أهميتها للتحليل والتفسير السليم للقوائم المالية مثل:

1. الإفصاح عن أسس تحويل العملات الأجنبية إلى عملات محلية.
2. وصف العمليات التي قد تؤثر على حقوق المساهمين.
3. وصف العقود تحت التنفيذ من الأجل القصير.
4. القيمة العادلة للأدوات المالية.
5. المتوسط الكلي المحمل والمعياري والعادل لاستثمار الأصول والخصوم المالية.
6. معدل الفائدة المحقق والمتوسط معدل الفائدة على الأصول المالية ومتوسط معدل الفائدة على الخصوم المالية للبنوك والشركات.

هـ. القوائم والكشوف والبيانات الإضافية والملاحق.

يتم إعداد القوائم المالية بصورة مختصرة حتى تكون قابلة للفهم، ويترتب على ذلك حذف بعض التفاصيل الأخرى هذه الطريقة تساعد في اعطاء صورة أكثر وضوحا عن المنشآت من خلال مصاحبتها للقوائم المالية التقليدية وتعد في الفكر المحاسب المعاصر من متممات القوائم المالية.

و. الأدوات الأخرى مثل ما يلي:

معدلات ونسب التحليل المالي مثل استخدام الرسوم البيانية، البيانات والمقارنات.

تعتبر الأدوات التقليدية السابقة غير كافية للإفصاح في المصارف الإسلامية ويرجع ذلك إلى تعدد وتنوع الأطراف وكذلك نوعية وطبيعة العلاقة بين المصرف والمودعين القائمة على عقد المضاربة وقاعدة الغنم بالغنم، لذلك فإن المصارف الإسلامية في حاجة إلى أدوات غير تقليدية للإفصاح عنها وأهمها ما يلي[1]:

- ✓ قوائم مالية تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مستثمرا والحقوق التي له أو عليه من قائمة الأرباح المبقاة.
- ✓ قائمة مالية تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مديرا للاستثمارات المقيدة والحقوق المترتبة عليها.
- ✓ قائمة مالية لمصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن.
- ✓ تقرير هيئة الرقابة الشرعية وهو التقرير الذي يتم اعداده للمصارف الإسلامية ويعبر عن مدى الالتزام بأحكام الشريعة

[1]– هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **مفاهيم المحاسبة المالية**. البحرين1994 ، ص7

رابعا: أهمية الإفصاح المحاسبي في النوافذ الإسلامية

تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي أكثر من أهميته لدى المصاريف التقليدية حيث تناولت العديد من الجهات العلمية الإفصاح عن الأدوات المالية وأهم الدراسات التي أجريت

1. دراسة هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار المعايير (رقم 6) حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها، ويهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن عمليات حقوق أصحاب حسابات الاستثمار التي تجريها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية سواء كانت حقوق أصحاب حسابات استثمار مطلقه وما في حكمها أما حقوق أصحاب حسابات واستثمارات مقيدة وما في حكمها مثل الصكوك المالية.

وعرف المعيار حسابات الاستثمار المقيدة بأن الحسابات التي يعطي أصحابها الحق للمصرف في استثمارها على أساس عقد المضاربة أو عقد الوكالة بالاستثمار يقيدون المصرف ببعض الشروط كان يستثمرها في مشروع معين، أو لغرض معين أو ان لا يخلطها بأمواله، كما قد يكون تقييد أصحاب هذه الحسابات للمصرف بأمور أخرى غير المنع من الخلط أو تحديد بمجال الاستثمار.

2. هيئة معايير المحاسبة الدولية:

قامت هيئة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار رقم 32 (الافصاح عن الأدوات المالية) وعرف المعيار رقم 32 الأدوات المالية بأنها "أي تعاقد ينشأ بين كل من الأموال المالية لأحد الشركات والخصوم المالية أو سندات حقوق الملكية لشركة أخرى. [1]"

ويهدف المعيار إلى القاء الضوء على كيفية الإفصاح عن الأدوات المالية لمستخدمي المعلومات، ونص المعيار أن الشركات التي تقوم بإصدار الأدوات المالية يجب عليها الإفصاح عن المعلومات التي تساعد الأطراف الخارجية في تقدير مدى مخاطر السعر ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وكذلك مخاطر التدفقات المتعلقة بالأدوات المالية.

[1]- **Financial instruments presentation and disclosure** IAC 23

ويشمل الإفصاح عن الأدوات المالية البنود التالية والتي تم تناولها بالشرح التفصيلي في شرح المعيار.

طبيعة أهمية الأدوات المالية التي تصدرها الشركات والتي تشمل على البنود الهامة التي تقدم معلومات عن كمية ووقت وطبيعة التدفقات النقدية المستقبلية الأدوات المالية.

السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد تقارير وقوائم.

المقدار التعويضي لمخاطر معدل سعر الفوائد على الأصول المالية وكذلك الخصوم المالية، وكذلك استحقاق وتأثير معدلات الفائدة. [1]

خامسا: ضوابط الإفصاح المحاسبي في الفكر الإسلامي

باستقراء الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، نجد العديد من المحاور المعبر عن الإفصاح وهي: [2]

البيان الكافي: يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " البَيِّعانِ بالخِيارِ ما لَمْ يَتَفَرَّقا -أوْ قالَ: حتَّى يَتَفَرَّقا -فإنْ صَدَقا وبَيَّنا بُورِكَ لهما في بَيْعِهِما، وإنْ كَتَما وكَذَبا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِما " [3]

من هنا لزم في المعاملات الإفصاح والبيان بمواصفات السلعة أو الخدمة وكذلك الإفصاح عن الموقف المالي للشركة، واستخدام أدوات وأساليب تقييم وقياس عادلة وملائمة لتبين قيمة السلعة أو الخدمة الحقيقية .

الصدق في عرض المعلومات:

قال الله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ (119)" **سورة التوبة**

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "ان الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة وان الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقا"[4]

وفي ذلك حث المتعاملين على بيان اظهار عيوب ما يقومون ببيعه أو عرضه سواء سلعة أو خدمة فإن الصدق في مقدمة قيم المعاملات، وتبين الآية السابقة أهمية الصدق في الافصاح وحث المسلمين على أن يتخذوا الصدق شعارهم ويشمل ذلك الصدق مع النفس والصدق مع الله.

النصح لمستخدمي المعلومات

قال الله تعالى " أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ " (62) **سورة الأعراف**

---

[1]- هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **مرجع نفسه**. ص 8

[2]-

[3]- **صحيح سنن ابن ماجة**. القاهرة، المكتب الإسلامي، 1986، ج 2، صفحة 29

[4]- **صحيح الجامع الصغير**، القاهرة، المكتب الإسلامي 1986، ج2، صفحه 342

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "الدين النصيحة قالوا لمن يا رسول الله قال: الله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعاميتهم[1]".

النضح من الخصال الإسلامية الرفيعة، هذا النصح يشمل مصالح الأفراد أو مصالح الأمة، والنصح هو إخلاص المحبة للغير في إظهار ما فيه صلاحه.

والمصرف يجب أن يقدم النصح للآخرين من خلال الإفصاح عن معاملاته وأدواته المالية وإبراز عيوبها ومزاياها وتقديم النصح للمستثمرين لأنسب أداة مالية تلائم ظروفهم.

الأمانة والدقة في توصيل المعلومات

قال الله تعالى " وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ " (08) **سورة المؤمنين**

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أدوا الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك".[2]

يجب على المؤمن أن يؤدي الأمانة في ميقات معين ففي الآية يصف الله المؤمنين أنهم راعون وحافظون لأماناتهم يؤدون دائما حقوقهم، وفي المصارف الإسلامية مقتضى الأمانة أن يتم الإفصاح عن حقوق الآخرين وتقييمها بأسلوب عادل حتى يرد لكل صاحب حق حقه ولا ينقص من مستحقات الآخرين شيئا.

وفي البيع يوجد بيع أمانة ومن ضمنها بيع المرابحة يتم الإفصاح بين البائع والمشتري عن تكلفة شراء السلعة والمصروفات المتعلقة بها ونسبه الربح دون زيادة أو نقص .

شهادة الحق

قال تعالى **"**وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ**"**. (283) سورة البقرة، الله سبحانه وتعالى في الآية السابقة ينهى عن كتمان الشهادة ويوجب عدم التدليس فيها بقول كلام مبهم، ويأمر الله المؤمنين بأن يشهدوا شهادة حق صادقه ابتغاء وجه الله، بحيث لا يخالطها تبديل ولا تحريف حتى لو أن شهادة الحق تعود عليهم بالضرر فإن الله سيجعل لهم فرجا من كل ضيق وتعتبر التقارير التي تقدمها إدارة المصرف للأطراف الداخلية والخارجية من قبل الشهادة التي يجب أن تلتزم بدقتها وصحتها ويجب أن تكون صحيحة أو غير مبهمة.

[1] – **صحيح الجامع الصغير، ، مرجع سابق** ، ج3 ، صفحة 88

[2] – رواه إبن حنبل في سنته والترميذي وابو داوود.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق رأينا أن المصارف الإسلامية ظهرت نتيجة لتلبية رغبة وحاجة المجتمعات الإسلامية التي تجد صيغة التعامل المصرفي بعيدا عن شبهة الربا ومن دون استخدام سعر الفائدة عكس المصارف التقليدية التي تتعامل بالفائدة المحرمة، فالمصارف الإسلامية مؤسسة مالية مصرفية كغيرها من المصارف تقوم بمختلف الأنشطة والأعمال من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية شرط ان تلتزم في معاملاتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وتعد النوافذ الإسلامية من بين الاستراتيجيات الفعالة التي ساهمت في النهوض بالصيرفة الإسلامية واكتساحها العمل المصرفي في العديد من البلدان الغربية عامة والبلدان العربية خاصة.

الفصل الثاني:
الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

انطلاقا مما توصلنا إليه في الجانب النظري ونظرا للتطور الكبير التي شهدته الصيرفة الإسلامية في العالم خاصة الجزائر قامت بفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية من أجل تفعيل الصيرفة الإسلامية، وذلك بسن

مجموعة من القوانين والإصلاحات النوعية في هذا المجال نتج عنه قانون النقد والقرض90-10الذي سمح بفتح المجال للقطاع الخاص و الأجنبي لفتح بنوك في الجزائر انبثق عنه إنشاء بنك البركة و السلام الجزائري.

وكخطوة أخرى أصدر بنك الجزائر النظام 20-2 المؤرخ في 15مارس2021 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية والذي أعطى جرعة كبيرة للبنوك العمومية بفتح نوافذ إسلامية أكثر وهذا لتفعيل وتعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

لذا سنحاول في هذا الفصل إعطاء قراءة في أحكام النظام 20-2 وتسليط الضوء على تجربة الشبابيك الإسلامية في البنوك الجزائرية بصفة عامة مع إبراز مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

واستنادا لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: نشاط شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- **المبحث الثاني**: مكانة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري.
- **المبحث الثالث**: استقلالية شبابيك الصيرفة الإسلامية عن هياكل البنك.

المبحث الأول: نشاط شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

على غرار العديد من دول العالم عملت الجزائر على تفعيل وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال مجموعة من الإصلاحات التي كان أهمها قانون النقد والقرض 90-10 والنظام 20-2 واللذان كان لهما الفضل في تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار التنظيمي للشبابيك الإسلامية في الجزائر

نظرا للطلب المتزايد لفتح المجال أمام البنوك والمؤسسات المالية لتخصيص شبابيك لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وفي إطار القانون المعمول به في الجزائر أصدر النظام رقم: 02-20المؤرخ في: رجب 1441هـ الموفق لـ: 15-03-2020م والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

أولا: تأسيس شابيك الصيرفة الإسلامية

نظم المشرع الجزائري المجال المصرفي بموجب أحكام الأمر رقم: 03-11(الأمر رقم: 03-11 المؤرخ في: 26 - 08-2003) المتعلق بقانون النقد والقرض المعدل والمتمم غير أن أحكامه لم تتضمن أي نص قانوني بنظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر[1].

رغم وجودها عن طريق المؤسسات المالية الخاصة كبنك البركة ومصرف السلام لكن دون أن تكون للصيرفة الإسلامية نصوص تشريعية خاصة بها حيث كان يحكمها القوانين المنضمة للقطاع المصرفي التقليدي، مما يؤكد وجود ثغرة كبيرة في تسيير وتطبيق هذه المسالة.

في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2018[2] بقي الوضع على حالة إلى غاية 4 نوفمبر 2018 حين أصدر بنك الجزائر النظام رقم 18-02(النظام رقم 18-02المؤرخ في 4 نوفمبر 2018)، والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، إلا أن هذا النظام شابته العديد من النقائص مما أدى إلى إلغاءه[3].

---

[1] خثير فريدة، **الضوابط القانونية للشبابيك المالية الاسلامية في النظام المصرفي الجزائري**. المجلة الجزائرية، دفاتر السياسية والقانون، الجزائر، المجلد 13، العدد3، 2021، ص315

[2] **النظام رقم 02-18** المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد73، الصادرة بتاريخ: 09-12-2018 (ملغى)

[3] المادة 23 من النظام 02-20، **مصدر سابق**. العدد 16، مؤرخ في: 24-03-2020م

إلا أن تم صدور النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يعتبر هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية. [1]

أو هو عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية لا يترتب عندما تحصيل أو تسديد فوائد شرط أن تكون هاته العمليات مطابقة للأحكام المشار اليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 3-11المتعلق بالنقد والقرض.[2]

كانت هاته الخطوة بمثابة جرعة ايجابية لإدخال الصيرفة الإسلامية للبنوك والمؤسسات التقليدية للتعامل مع الجزائريين من منطلق عدم التعامل بالربا القائم على نظام الفوائد وكذا القضاء على الاحتكار والسوق الموازية.

يهدف هذا النظام إلى تعديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطابقة لما شروط ممارستها من صارف البنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.[3]

ثانيا: المنتجات التمويلية في شبابيك الصيرفة الإسلامية

تتكون العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من ثمانية منتجات الا وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار.[4]

تعد هذه العمليات الأساسية للبنوك والتي تخضع بدورها إلى طلب الترخيص المسبق لدى بنك الجزائر[5]. خصص النظام 20-02 مواده الخمس لإعطاء التعريف لكل منتج من منتجات الصيرفة الإسلامية.

- **تعريف منتج المرابحة:** هو أحد المنتجات الخاصة بالصيرفة الإسلامية وهو عبارة عن اتفاق بين البنك أو مؤسسة مالية حسب الحالة، والزبون لبيع سلعة مملوكة له مع إضافة هامش ربح يحدده الطرفين.[6]

غير ان سير السلعة يبقى ثابت وهو تكلفة الاقتناء التي يلتزم بها البنك إزاء الزبون وفي هذا الصدد يستطيع مالك السلعة اشتراط الضمانات وعلى إثر ذلك تنتقل ملكية الشيء المقتني إلى الزبون مهما كانت طريقة الدفع وهذا ما يتماشى وإجراءات البيع العادية المنصوص عليها في القانون المدني الجزائري.[7]

[1] المادة 17 من النظام 20-02، المرجع نفسه

[2] المادة 2 من النظام 20-02 المرجع نفسه

[3] المادة 1 من النظام 20-02، مرجع نفسه

[4] المادة 4 من النظام 20-02، مرجع نفسه

[5] المادة 13 من النظام 20-02، مرجع سابق نفسه

[6] المادة 5 من النظام 20-02، مرجع سابق نفسه

[7] المادة 4 من التعليمة رقم 03-2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، محافظ الجزائر 16-02-2020

- **تعريف منتج المشاركة:** عرف بانه اتفاق بين البنك او مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف للمساهمة في رأس مال مؤسسة او مشروع او عملية تجارية من اجل تحقيق ارباح[1]

بحيث يلتزم المتعاقدون في عقد المشاركة في تحديد نسب توزيع الأرباح والخسارة المحتملة حسب قيمة المساهمة في رأس المال.[2]

وفيما يخص أصناف المشاركة لدينا صنفين:

- **الصنف 1:** تكون مشاركة ثابتة إذا بقيت حصة البنك مستمرة طوال المدة الزمنية المحددة في العقد. [3]
- **الصنف2:** تكون المشاركة متناقصة اذا انسحب البنك من المؤسسة او المشروع قبل الفترة المحددة بالاتفاق وذلك بالتنازل عن حصة لشريك أو أكثر، بحيث يستطيع المشاركون في الاتفاق على تعيين احدهم في تسيير المؤسسة الأعضاء فيها او تعيين شخص أخر للقيام بمهمة بموجب عقد منفصل مقابل دفع راتب او منحه نسبة معينة من الأرباح.[4]

- **تعريف منتج المضاربة:** هو اتفاق بين البنك او مؤسسة مالية بصفته صاحب المال وبين مقدم المشروع والمقاول بصفته المضارب بموجبه يقرض المال للمقاول بغية تنفيذ العمل المطلوب منه والوصول للهدف وهو تحقيق أرباح. [5]

تكون مساهمة البنك المالية نقدية او عينية او الاثنين معا بنسبة معينة.[6]

هناك نوعين من المضاربة:

- **مضاربة مطلقة:** حيث لا يتدخل البنك في عمل المقاول وانما يتمرن بكل حرية.[7]
- **مضاربة مقيدة:** هي ان يحدد البنك شروط للمقاول حول النشاط اكيفية الاستثمار او اي طريقة يراها مناسبة لتحقيق الاتفاق.[8]

[1] المادة 6 من النظام 02-20، المرجع نفسه.
[2] المادة 6 من النظام 02-20، المرجع نفسه.
[3] المادة 16 من التعليمة رقم 03-2020، مرجع سابق.
[4] المادة 17 من التعليمة رقم 03-2020، المرجع نفسه..
[5] المادة 7 من النظام 20-02، مرجع سابق.
[6] المادة 7 من النظام 20-02، ، المرجع نفسه..
[7] المادة 23 من التعليمة 03-2020، مرجع سابق
[8] المادة 23 من التعليمة 03-2020،، المرجع نفسه.

- **تعريف منتج الإيجار**: هي منتج من المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الاتفاق بين البنك والمؤسسة المالية، يسمى مؤجر او زبون او يسمى مستأجر لتمكنه من استغلال سلع منقولة او غير منقولة مقابل دفع هذا الأخير الإيجار لفترة زمنية معينة في العقد.[1]

تبدأ من تاريخ وضع المؤجر السلعة تحت تصرف المستأجر قد يشترط المؤجر في الاتفاق بانه في حال ت أخر المستأجر عن تسديد الإيجار بدون عذر أو يصبح كل جزء مطلق عل جزء المبلغ المتبقي المستحق او ان يلتزم المستأجر عن دفع نسبة معينة لمبلغ الإيجار لفائدة الأعمال الخيرية والتي تراقب ما الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.[2]

هناك صنفين للإيجار:

- ✓ **إجارة تشغيلية**: هي اتفاق عادي بين طرفين مؤجر مستأجر بالانتفاع من العين المؤجرة لكن ردما بانتهاء العقد.
- ✓ **إجارة منتهية للتمليك**: هي تمكين البنك المستأجر من استغلال العين المؤجرة لكن بتمليكها عند انتهاء عقد الإجارة.

- **تعريف منتج السلم**: السلم هو اتفاق بين البنك والزبون يلتزم بموجبه البنك بصفته مشتري على شراء سلعة معينة من زبون تسلم له لاحقا مقابل دفع مبلغ مالي له.[3]

يلتزم هذا العقد بتحديد مواصفات السلعة بالتدقيق لأنها تعتبر قابلة للتداول تجاري عند التسليم.[4]

كما منح القانون للبنك امكانية عقد سلم موازي مع بائع أخر لتسليم المنتوج في وقت محدد مطابقة للسلم موضوع العقد الاول بشرط تمليك البائع للبضاعة، وبعد انتهاء عقد السلم يستطيع البنك بصفته المشتري ان يعيد بيع المنتوج لشخص أخر.

- **تعريف منتج الاستصناع**: هو اتفاق مبرم بين بنك او مؤسسة مالية وزبائنها لشراء السلع لدى مصنع او تعهد بتسليمها وذلك بالدفع سعر ثابت نقدا او عينا. [5]

وقد يشترط البنك بموجب البنوك في العقد على دفع تبيين ضمانات في حالة الإخلال بتنفيذ الالتزامات.[1]

---

[1] المادة 8 من النظام 20-02، مرجع سابق

[2] المادة 32 من التعليمة 03-2020، مرجع سابق

[3] المادة 9 من النظام 20-02، مرجع سابق

[4] المادة 38 من التعليمة 3-2020، مرجع سابق

[5] المادة 10 من النظام 20-02، مرجع سابق

ثالثا: المنتجات الادخارية في شبابيك الصيرفة الإسلامية

هي الاموال التي يتلقاها البنك من الجمهور لها شكلين هما حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار

1_ حسابات الودائع: هي حسابات تحتوي على اموال يتم إيداعها في البنك سواء من قبل الأفراد او غيرهم من الكيانات مع التزام البنك بإعادتها إلى المودع عند الطلب او حسب اي شروط أخرى متفق عليها.[2]

هذه الشروط قد تكون بموجب حساب جاري، حساب يفتحه الزبون في شباك الصيرفة الإسلامية. وبناء على طلبه يمكن ان يستردها او تتم بحساب ادخار يقترح الزبون لدى الشباك الإسلامية.[3]

وبالتالي هي أقرب للحسابات التقليدية غير انها لا تنتج فوائد تخضع هذه الودائع لأحكام النظام رقم 20-03 المؤرخ في: 20 رجب 1441هـ الموافق لـ: 15-03-2020م والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية. [4]

2_ الودائع في حسابات الاستثمار:

هي عبارة عن توظيفات لأجل تترك تحت تصرف البنك لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح[5]

وعند رؤية العملية بمنظور أخر بالنسبة للخطر الذي يصاحب هذا النوع من الحسابات كون أصحابها لهم أحقية للحصول على حصة من الأرباح ويتحملون حصة من الخسائر التي قد يسجلها شباك الصيرفة الإسلامية.[6]

يجب على البنك او المؤسسة المالية مسؤولية تعريف المودعين بخصائص حسابات الاستثمار والذي يشكل أهمية كبيرة بالنسبة لهم [7]

بعد ذلك يبقى لهم الخيار والموازنة بين الضمان والنمو لان الصيرفة الإسلامية في حقيقة الأمر سيلقى بأعباء إضافية على هذه البنوك في الترويج والتعريف بالمنتجات المصرفية وأوجه اختلافها وتميزها عن التقليدية.[8]

---

[1] المادة 40 من التعليمة 3-2020، مرجع سابق

[2] المادة 11 من النظام 20-02، مرجع سابق

[3] المادة 51 من التعليمة 3-2020، مرجع سابق

[4] المادة 21 من النظام 2020-02 ، مرجع سابق

[5] المادة 12 من النظام 20-02، مرجع سابق

[6] المادة 20 من النظام 20-02، مرجع سابق

[7] المادة 99 من النظام 20-02، مرجع سابق

[8] بوخيضر رقية، دراسة تحليلية للنظام 20-02 الخاص بشبابيك الصيرفة الاسلامية في الجزائر وعوامل تطويرها على ضوء التجربة الماليزية دوليا، جامعة الجزائر ، الجلد 35، العدد 4-2021، ص413.

هذه العملية تكون متاحة لشبابيك الصيرفة الإسلامية المفتوحة على مستوى البنوك دون ذلت الشبابيك المفتوحة على مستوى المؤسسات المالية لان تلقي الاموال من الجمهور نشاط حصري للبنوك عملا بمقتضيات المواد 66 إلى 69 من الامر11 3- المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

المطلب الثاني: تجربة الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية

مباشرة بعد إصدار النظام رقم 20/ 2عملت جميع البنوك العمومية في الجزائر على فتح شبابيك إسلامية بوتيرة متسارعة وذلك ما سنبينه فيما يلي:

أولا: الشبابيك الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري

1: نبذة عن بنك القرض الشعبي الجزائري:

يكتسي بنك القرض الشعبي الجزائري بعدا عالميا، حيث يستشف سمعته من المشاريع الكبرى التي قام بمرافقتها والتي تبرز وضعيته كمتعامل اقتصادي لا مناص منه وقصد الاستجابة بنجاعة لاحتياجات العملاء، يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري على تنوّع عروضه البنكية باختلاف عناصره: القطاع الخاص، المؤسّسات، المهنيين

بحيث يستمد بنك القرض الشعبي الجزائري قوّته في مورده البشري ومن تاريخه باعتبار تأسيسه منذ سنة 1966، فإنّ بنك القرض الشعبي الجزائري يعد إحدى البنوك التجارية الرئيسية في الجزائر، بحيث يعد رأسماله الاجتماعي ملكية حصرية للدولة، حيث يقدّر حاليا بـ 48 مليار دينار.

يقدم البنك عدة منتجات للادخار وتتميز هذه السلسة بمنتجين هما "دفتر الادخار للسكن" و "دفتر الادخار البنكي."

أ: الادخار البنكي: هو استثمار مالي تحت الطلب بفوائد، يقدم للأفراد الغرض منه هو الادخار، تنتج عنه فائدة للمقرض وفقًا لجدول الشروط العامة للبنك بحيث يتم ربط دفتر الادخار بمسك حساب الادخار (بنكي أو للسكن) والذي سيسجل تلقائيًا جميع العمليات المسجلة على الحساب لضمان أمان العمليات.

ب: الادخار للسكن: حساب الادخار للسكن للقرض الشعبي الجزائري المتصل بالدفتر، هو منتج استثماري يهدف إلى تشجيع الادخار الموجه نحو تمويل السكن.

يمكن فتح هذا الحساب لأي شخص طبيعي يحمل جنسية جزائرية

2: منتجات الصيرفة الإسلامية التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري في مجال الإيداع

يقدم القرض الشعبي الجزائري منتجات عديدة في مجال الإيداع المتمثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): المنتجات المالية المتعلقة بالإيداع في بنك القرض الشعبي الجزائري

نوع الحساب	الحساب الجاري الإسلامي	حساب الصك الإسلامي
تعريفه	هو حساب يسمح لحامله بإدارة معاملاته المختلفة في إطار نشاطه وفق لمبادئ الشريعة الإسلامية	هو حساب إيداع يسمح لصاحبه بإدارة معاملاته اليومية واستلام الودائع وسداد التزاماته المختلفة وفق لمبادئ الشريعة الإسلامية
كيفية عمل هذا الحساب	هو حساب يسمح بتنفيذ معاملات بالدينار الجزائري على أساس مفهوم "القرض الحسن "يتم استثمار الأموال المودعة من قبل البنك في المشاريع موافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية	هو حساب معاملات بالدينار الجزائري على أساس مفهوم القرض الحسن الذي يسمح للبنك باستخدام الأموال المودعة من قبل الزبائن في المشاريع وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية
الفئة المستهدفة	-للمهنيين -المؤسسات الصغيرة جدا	-للأفراد - للمهنيين
العمليات الممكن القيام بها	-الإيداع والسحب النقدي التحويلات الواردة -الدفع بشيك -تنفيذ أوامر التحويل - تحصيل الشيكات	-الإيداع و السحب النقدي -التحويلات الواردة -الدفع بشيك -تنفيذ أوامر التحويل -تحصيل الشيكات
الوثائق اللازمة	-بطاقة التعريف سارية المفعول - البطاقة الحرفية –السجل التجاري – النظام الأساسي للشركة	-بطاقة التعريف سارية المفعول - شهادة الإقامة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

https://www.cpa-bank.dz

3: المنتجات الإسلامية المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري في مجال التمويل

يقدم القرض الشعبي الجزائري العديد من المنتجات الإسلامية المتمثلة فيما يلي:

الجدول رقم (02): التمويلات التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري

	مرابحة عقار	مرابحة السيارات	مرابحة التجهيز
تعريفها	هي عبارة عن تمويل يسمح بالحصول على عقارات يتم هذا التمويل من خلال تقنية التمويل "المرابحة" حيث تعمل سلطة الإتلاف المؤقت كأول مشتري من البائع يعيد بيعه مقابل هامش ربح معروف متفق عليه مع العميل	هو تمويل إسلامي يسمح باقتناء سيارة جديدة مصنعة في الجزائر	منتج إسلامي يسمح للأفراد والمهنيين بالحصول على سلع استهلاكية (معدات، أجهزة، أثاث)
الفئة المستهدفة	هو تمويل مخصص لأفراد الذين يتمتعون بالجنسية الجزائرية بحيث من الضروري أن يكون لديك راتب أو دخل ثابت يساوي على الأقل ضعف الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون وأن يكون عمرك أقل من 70عام وأن يكون لديك الأهلية للإقتراض	مخصص للأفراد من الجنسية الجزائرية بحيث يجب أن يكون المستفيد أقل من 70عام ولجيه الأهلية القانونية للاقتراض وأن يكون لديه القدرة المالية أي أن يكون دخله ثابت أكبر من 40000دينار جزائري	مخصص لأفراد والمهنيين يجب أن يكون المستفيد اقل من 70عام ولديه الأهلية القانونية والقدرة المالية أي دخل ثابت ومنتظم
الضمانات المطلوبة	رهن عقاري من الدرجة الأولى على العقار موضوع التمويل. تأمين المنزل متعدد المخاطر مع شركة تكافل. عقد تأمين ضد الوفاة والعجز المطلق نيابة عن مع شركة CPA التكافل	نسخة من تعهد على السيارة الممولة. تأمين شامل مع شركة تكافل. عقد تأمين الوفاة والعجز المطلق باسم الخبير القنوني المعتمد مع شركة تكافل. جميع الضمانات الأخرى التي تعتبر ضرورية للدستور وانشاء التمويل	نسخ الرهن على موضوع التمويل. تأمين الوفاة والعجز المطلق نيابة عن سلطة الإتلاف المؤقتة مع شركة التكافل جميع الضمانات الأخرى التي تعتبر ضرورية للدستور وإنشاء التمويل
فترة السداد	يصل السداد الى 30عاما ضمن الحد الأقصى للعمر وهو 75لجميع المتقدمين	تتراوح بين 12و 60شهر	تتراوح بين 3 و7 سنوات

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع القرض الشعبي الجزائري https://www.cpa-bank.dz

ثانيا: الشبابيك الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

سنتطرق في هذا الجزء الى إعطاء نظرة عامة عن البنك الفلاحة والتنمية الريفية ثم التطرق إلى النافذة الإسلامية المفتوحة في البنك.

1.نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

انشا بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس1982، هو مؤسسة وطنية تنتمي الى القطاع العمومي باعتباره شركة مساهمة ذات راس مال قدره 2.200.000.000دج موزع على 2200سهم وتتمثل مهامه في تنمية وتطوير القطاع الزراعي وتعزيز العالم الريفي ودعم نشاطات الصناعة التقليدية والحرفية وله شخصية قانونية واستقلالية مالية ويعد تاجرا بكل تصرفاته وعلاقته مع الغير.

2.المنتجات الإسلامية الادخارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أ: فتح حسابات جارية:

- ❖ حساب جاري للمؤسسات
- ❖ حساب شيك للأفراد

ب: دفاتر الادخار: معتمدة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

- ➢ دفتر ادخار استثماري منتج للأرباح
- ➢ دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح منتج للأرباح
- ➢ دفتر توفير إسلامي بدون عائد
- ➢ دفتر تمويل إسلامي أشبال

3.المنتجات التمويلية الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- ➢ **المرابحة لوسائل النقل:** يخص هذا المنتوج كل عقد لشراء وسيلة نقل واحدة او عدة وسائل لحساب زبون وبطلب منه بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضاف اليه هامش ربح متفق عليه من أطراف عقد المرابحة .

مدتها06سنوات ويتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المرابحة

- ➢ **المرابحة للصفقات العمومية:** هي عبارة عن تمويل شراء المواد او اللوازم او غيرها من السلع الملموسة ومدتها 12شهرا.

- **المرابحة للأشغال**: هي عقد بيع للأصول لحساب العميل وبناء على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء مع هامش الربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت ابرام عقد المرابحة مدتها 06سنوات وفترة التسديد من4-6سنوات.
- **المرابحة للصادرات**: هي عقد بيع للأصول لحساب العميل وبناء على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء +هامش الربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت ابرام عقد المرابحة، مدة التمويل شهر كأقصى حد
- **المرابحة للمواد الأولية**: هي عقد بيع المواد الأولية لحساب الزبون وبناء على طلبه، مدة التمويل 12شهراكاقصى حد.
- **المرابحة للإنتاج الفلاحي**: هي عقد بيع أصول ملموسة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الى العميل وبناء على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء +هامش الربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت ابرام عقد المرابحة.مدة التمويل 06سنوات.
- **المرابحة غلتي**: هي عقد بيع المنتجات الزراعية الى العميل وبناء على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء وهامش الربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت ابرام عقد المرابحة.مدة التمويل شهر كأقصى حد

ثالثا: الشبابيك الإسلامية في البنك الوطني الجزائري.

1.نبذة عن البنك الوطني الجزائري : منذ إنشائه سنة 1966، بموجب قانون رقم 178-66 أوكلت اليه جميع المهام والأنشطة التي يقوم بها البنك إيداع حيث يتضح ذلك في المادة الثانية من هذا القانون التي تنص على : «يتمتع البنك الوطني الجزائري بصفته بنك إيداع وهو يخدم القطاع الخاص والعام والقطاع الاشتراكي". حيث رافق البنك الوطني الجزائري زبائنه، سواء كانوا أفراد، مهنيين ومؤسسات، وهذه مهمته الأساسية، ما يجعله اليوم أحد أكثر البنوك الفاعلة في الساحة المصرفية مع أكثر من 2.5 مليون زبون. وبصفته مدرسة للتكوين، يضع البنك الوطني الجزائري تأهيل القوى العاملة لديه ضمن مركز اهتماماته لاسيما عندما يتعلق الأمر بجودة خدماته المقدّمة، ولهذا جعل البنك التدريب والمساواة المهنية إحدى محاوره الأساسية في التطوير الاستراتيجي.

ويقوم البنك الوطني الجزائري بعدة خدمات أهمها ما يلي :

- ✓ استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص، كما ان البنك يسمح بالتسديد اما نقدا او لأجل أي عند حلول اجل الاستحقاق، كما يصدر وصولات الاستحقاق، وكذلك وصولات وسندات عملية الإقراض.
- ✓ استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا او عن طريق الشيك والمتعلقة بعملية التوطين والتحصيل ورسالة القرض وجميع عمليات البنك .
- ✓ يمنح قروض بجميع اشكالها سواء كانت قروض او تسبيقات بدون ضمانات وذلك من اجل تحقيق نشاطات معينة.
- ✓ يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية او لحساب الدولة.
- ✓ توزيع رؤوس أموال الافراد ومراقبة استعمالها.
- ✓ اكتتاب جزئي او كلي سواء بضمان او بدونه ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون التي دفعها مباشرة من طرف المدين.
- ✓ يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى.
- ✓ التمويل بشتى الطرق عمليات التجارة الخارجية، استقبال وديعة لمبالغ السندات les titres لاستقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، سند لأمر، الشيك فواتير او وثائق تجارية أخرى.
- ✓ يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا او لأجل، كذلك عمليات التعاقد من اجل الإقراض والاقتراض.

2.المنتجات الإسلامية الادخارية في البنك الوطني الجزائري : وتتمثل فيما يلي :

أ: حساب الاستثمار الاسلامي غير المقيد

حساب الاستثمار الاسلامي غير المقيد هو حساب يخضع لمبدأ المضاربة الذي يرتكز على أساس تقاسم الخسائر والأرباح. بحيث يسمح حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR باستثمار الأموال المودعة للبنك في مشاريع تمويلية. يتم تحديد توزيع الأرباح بين البنك والزبائن المودعون بعد نهاية كل سنة مالية وفقًا لمفتاح توزيع تم إبرامه والاتفاق عليه مسبقًا.

- **المستفيدون:**

يتم فتح حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR لصالح الأفراد المقيمين على التراب الوطني، والأشخاص الذين يمارسون مهن حرّة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **كيفية عمل الحساب:**
  - تحولون أموالكم إلى CIINR
  - يمكنكم اختيار مدة الايداع بين 06 و60 شهرًا قابلة للتجديد، وتزداد أرباحكم وفقًا لفترة الايداع.
  - في نهاية المدة، تستردّون أرباحكم وتجددّون، إذا كنتم ترغبون.
- **مزاياه:**

الأمان: أموالكم آمنة

الأرباح: مفتاح توزيع ربحي وتنافسي

المطابقة: يتم استثمار أموالكم في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- **الملف المطلوب تقديمه:**
  - صورة من بطاقة الهوية سارية المفعول
  - إثبات الإقامة
  - شهادة الميلاد

ب: حساب التوفير الإسلامي للشباب

حساب التوفير الإسلامي ''للشباب'' يتوافق مع مبادئ الشريعة، يحتوي أموال أوكلها الأفراد إلى البنك قصد استثمارها في تمويلات إسلامية، أي يمكن الاختيار بين حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون أرباح.

- **المستفيدون:**

حساب التوفير الإسلامي يفتح للأشخاص (الأفراد) '' الشباب'' من جنسية جزائرية مقيمين أو غير مقيمين.

- **كيفية عمل الحساب:**

يعتمد حساب التوفير الإسلامي ''للشباب'' بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر. تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي ''للشباب'' بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقا لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقا.

يتيح لكم حساب التوفير الإسلامي ''للشباب'' بدون أرباح ادخار أموالكم بأمان دون أي زيادة ومتاح في أي وقت.

- **مزاياه:**

الوفرة: أموالكم متاحة في جميع الأوقات.

الأريحية: يتم تقديم بطاقة الادخار لكم.

الأرباح: مفتاح توزيع جذاب.

المطابقة: يتم استثمار أموالكم في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- **الملف المطلوب تقديمه**

- صورة من هوية ولي الأمر سارية المفعول
- ورقة الأسرة
- إثبات محل إقامة الوصي
- شهادة ميلاد القاصر

في حالة وفاة الأب أو سقوطه في السلطة الأبوية، يتم استكمال الملف بما يلي:

- إما شهادة وفاة
- إرسال نهائي لقرار المحكمة القاضي بحظر سلطة الأب أو مصادرتها

ج : تمويل الإجارة

تمويل ''الإجارة'' يتمثل في عقد إيجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بتمليك) يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، تتعلق بمعدّات وتجهيزات منقولة، دائمة غير قابلة للإتلاف. يقوم البنك باقتنائها لدى الممونين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون. في نهاية هذا العقد، يرفع الزبون صيغة الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدّات (إجارة منتهية بتمليك). من المستفيد؟ تمويل الإجارة موجه للأشخاص الذين يمارسون مهن حرة والتّجار، بالإضافة إلى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **كيفية عمل الحساب:**

يمكنكم اختيار التجهيزات التي ترغبون في استئجارها بتمويل الإجارة، تقدموا إلى وكالتكم لتحديد شروط وكيفيات التمويل، يشتري البنك التجهيزات ويؤجرها للزبون. يتوافق الإيجار المدفوع مع سعر شراء التجهيزات بالإضافة إلى الهامش المتفق عليه، الموزع على فترة التمويل، بعد دفع الأقساط والمبالغ الواجبة، بإمكانكم رفع خيار الشراء حتى تصبح المعدات ملكا لكم.

- **مزاياه:**

حدود التمويل: أي يمكن أن يصل التمويل إلى 90 ٪ من قيمة الشيء المراد تمويله وكحدّ أقصى 25.000.00 دينار جزائري.

مدة التمويل: الإيجارات ثابتة وكل ثلاثة أشهر، موزعة على مدة أقصاها 05 سنوات دون أن تكون أقل من سنتين

السعر: جذاب وتنافسي.

3.المنتجات الإسلامية التمويلية في البنك الوطني الجزائري

تتيح لكم ''المرابحة العقارية'' امتلاك منزلكم. يقوم البنك بشراء العقار وإعادة بيعه لكم بهامش فائدة معروف ومتفق عليه.

ويستفيد منها كل الأشخاص (الأفراد) من الجنسية الجزائرية، التي تقلّ أعمارهم عن 70 عاما ولهم دخل ثابت ومنتظم أي أكبر من أو يساوي 40 ألف دينار جزائري.

- **كيفية عمل الحساب:**

اختاروا العقار الذي ترغبون في الحصول علي

يشتري البنك العقار من المرقي أو من عند أحد الأفراد.

يقوم البنك ببيعه لكم بهامش ربح متفق عليه مسبقا.

سعر البيع موزع على فترة تصل إلى 40 سنة، مع أقساط شهرية ثابتة

-ومن مزاياه السرعة معالجة طلباتكم خلال فترة لا تتجاوز8 أيام. السعر استفيدوا من هامش ربح تنافسي. سقف التمويل: الاستفادة من تمويل يمكن أن يصل إلى غاية 90 ٪ من قيمة العقار لمدة تصل إلى 40 سنة. ما هي؟

المبحث الثاني: مكانة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري

شهدت الصيرفة الإسلامية قبولا كبيرا من الجزائريين الذين يرغبون في التعامل مع المصارف وفق أحكام الشريعة الإسلامية مما سمح بإنشاء بنوك جديدة في الجزائر أهمها بنك البركة ومصرف السلام.

المطلب الأول: مكانة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري

أولا: تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر

تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر نتحضر في بنكين إثنين هما بنك البركة الجزائر ومصرف السلام الجزائر

1: تجربة بنك البركة الجزائري

أ.تعريف بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك بين القطاع العام والخاص يؤسس في الجزائر تم إنشاؤه في 20 ماي 1991 برأس مال 500000000 موزعة بالتساوي مع مجموعة البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991 في إطار قانون رقم 11/03 المؤرخ في 26 سبتمبر فالبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات موافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.[1]

بعد ذلك تم الرفع من رأس مال البنك إلى 10 مليار دينار طبقا لأوامر مجلس النقد والقرض برفع رأس مال البنوك التجارية قبل سنة 2010 لتصبح مساهمة شركة "دلة البركة القابضة الدولية" بـ 2 مليار دينار أي بنسبة 56% وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ 4.8 مليار دينار أي بنسبة 44%.

يتكون بنك البركة الجزائري من هيئة للرقابة الشرعية فيها 5 أعضاء يتم اختيارهم من بين الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية والاقتصادية الحائزين على المؤهلات العلمية والخبرة اللازمة في مجال الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، يتكون مجلس إدارة بنك البركة الجزائري من رئيس المجلس و11 عضو.

ب_أهداف بنك البركة الجزائري:

- ❖ تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الاستثمار البنكي غير الربوي من أجل دفع عجلة التنمية
- ❖ توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة والبحث عن منتجات بنكية جديدة
- ❖ مساهمة البنك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] بنك البركة الجزائري، www.albaraka-bank.dz شوهد يوم: 2023/05/20.

❖ تحقيق ربح خال من الربا من خلال استقطاب الأموال وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد والأخذ بعين الاعتبار القواعد الاستثمارية السليمة

ج_المنتجات والخدمات المالية التي يقدمها بنك البركة الجزائري:

يتيح بنك البركة الجزائري لجميع المتعاملين مجموعة متنوعة من المنتجات المالية تمكنهم من توظيف الأموال أو تغطية الاحتياجات التمويلية لمشاريعهم.

- **حسابات التوفير والادخار:** تفتح للأشخاص الطبيعيين بحد أدنى من الرصيد لا يقل عن 2000دج ويمنح لصاحبها دفترا تسجل فيه عمليات السحب والإيداع ويكافئ الحساب على الرصيد المتوسط السنوي بجزء من أرباح البنك.
- **حسابات الاستثمار المخصص:** هي حسابات تمكن حامليها من استثمار أموالهم في مشروع أو عدة مشاريع يختارونها وتكون معروفة لديهم.
- **حسابات الاستثمار المشتركة (غير مخصصة):** تستثمر أموالها في مشاريع عامة ومشتركة، تتحصل حسابات الاستثمار على أرباح وفق نسب مشاعة يتفق عليها مسبقا، كما يقل رصيدها عن حد أدنى هو 10000دج.
- **حسابات الودائع تحت الطلب:** تفتح للأشخاص الطبيعيون والمعنويون، وهي حسابات جارية بالدينار الجزائري لتسيير شؤونهم التجارية والمالية بالإيداع والسحب كما يفتح البنك حسابات جارية بالعملة الصعبة لأغراض السياحة والتجارة.

د: المؤشرات المالية في بنك البركة الجزائري:

➢ **تطور مجموع الأصول:**

تعتبر المنتجات الادخارية مؤشر جد مهم وفعال لتبيان القدرة المالية لبنك البركة الجزائري، حيث يمثل الجدول التالي تطور حجم المنتجات الادخارية خلال السنوات الأخيرة 2015 الى 2019:

جدول رقم(3): تطور مجموع الأصول لبنك البركة الجزائري(2015–2019)

(مليون دينار جزائري)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الأصول	193573	210344	248633	270996	261568

المصدر: بنك البركة، التقرير السنوي 2019

بين لنا الجدول رقم(**3**) تطور مجموع الأصول في الفترة الممتدة من(**2015-2019**)، حيث نلاحظ أن بنك البركة سجل ارتفاعا ملحوظا في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، بحيث ارتفعت اجمالي المنتجات الادخارية من 193573 الى 210344 مليون دينار جزائري، وبقي في ارتفاع مستمر الى غاية 2019 بحيث بدأ بالانخفاض الى أن بلغت قيمته بلغ قيمته 261568 مليون دينار جزائري.

شكل رقم (1): تطور إجمالي الأصول في بنك البركة خلال (2015-2019):

(مليون دينار جزائري)

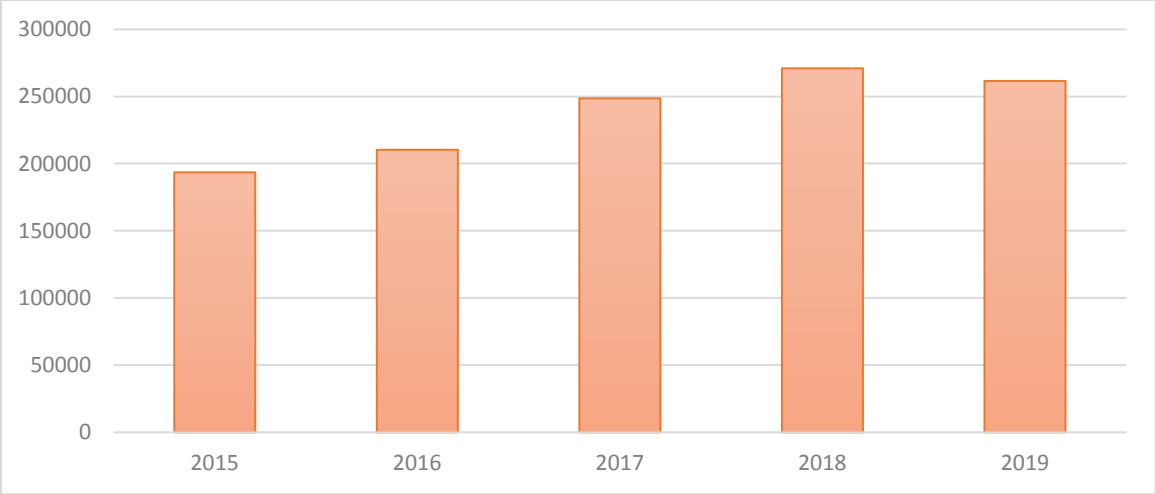

المصدر: من اعداد الطالبات اعتمادا على بيانات الجدول رقم (1)

يبين الشكل رقم (1) أدناه ان مؤشر حجم الأصول كان متصاعدا في السنوات 2015،2016،2017 وبنفس النسبة تقريبا إلا أن عرفت انخفاضا للأصول في سنة 2019بمبلغ قدره 261568مليون دينارا أي انخفاض بنسبة **4%** مقارنة بالسنة الماضية 2018.

- **تطور حجم الودائع:**

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل في البنوك الإسلامية لذلك تسعى هذه المصارف إلى استقطاب أكبر حجم من الودائع وفيما يلي الجدول التالي يوضح تطور حجم الودائع في بنك البركة في الفترة (2015-2019)

جدول رقم (4): تطور اجمالي الودائع في بنك البركة (2015-2019)

(مليون دينار جزائري)

السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
حجم الودائع	154562	170137	207945	223995	213500

المصدر: بنك البركة، التقرير السنوي 2017، ص 6، 2019، ص6.

يبين لنا الجدول رقم(4) تطور حجم الودائع في بنك البركة الجزائري في الفترة الممتدة من (2015 الى غاية 2019) بحيث يبين بأن حجم الودائع شهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2016 بقيمة 170137 مليون دينار جزائري واستمرت في الارتفاع الى غاية 2019 لتبدأ في الانخفاض التدريجي .

شكل رقم (2): تطور حجم الودائع في بنك البركة خلال (2015-2019)

(**مليون** دينار جزائري)

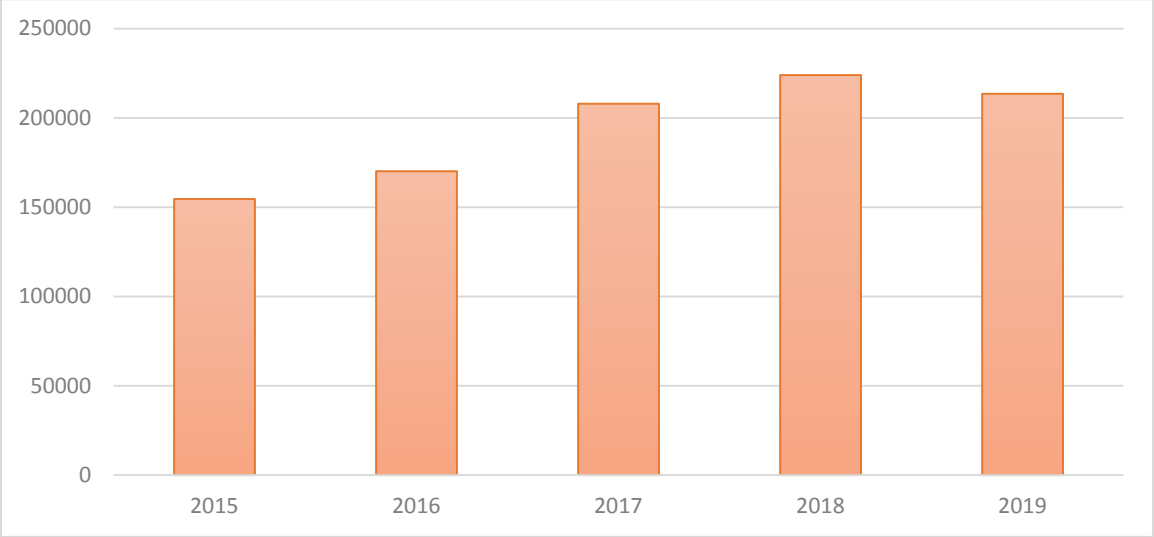

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على بيانات الجدول رقم (2)

ومن الشكل رقم (2) أعلاه يتضح مؤشر حجم الودائع في تزايد مستمر ففي سنة 2015 كانت 154562 مليون دينار جزائري لتصل في سنة 2018 الى 223995 مليون دينار جزائري، إلا أن انخفضت سنة 2019 لتصبح 213500 مليون دينار جزائري، مسجلة انخفاضا قدره 10495مليون دينار جزائري أي بنسبة **4,69%**مقارنة بالسنة المالية 2018.

- **تطور حقوق المساهمين:**

عرف حجم حقوق المساهمين في بنك البركة الجزائري تغيرا مستمرا من سنة إلى أخرى، حيث نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي تطور حقوق المساهمين خلال السنوات الأخيرة لبنك البركة من 2015 الى 2019:

جدول رقم(5): تطور إجمالي حقوق المساهمين في بنك البركة الجزائري (2015-2019)،

(مليون دينار جزائري):

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
حقوق المساهمين	23463	24312	24546	27429	30704

المصدر: بنك البركة، التقرير السنوي 2017 ص6، 2019 ص6.

يشير لنا الجدول رقم (5) تطور حقوق المساهمين في الفترة الممتدة من (2015-2019)، فقد سجل ارتفاع ملحوظ ومستمر خلال السنوات من 2015إل 2019، وهذا ما يبين إعطاء البنك أهمية لتدعيم رأس ماله حتى يتمكن من اكتساب ثقة المتعاملين

شكل رقم (3): تطور حقوق المساهمين في بنك البركة (2015-2019):

(مليون دينار جزائري)

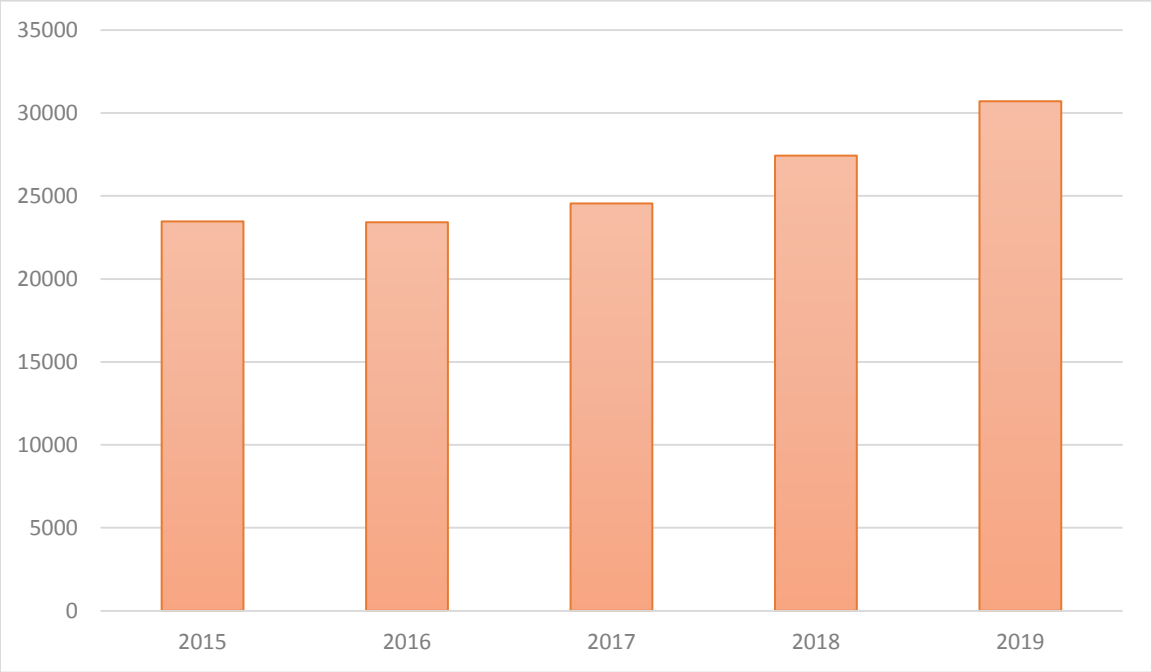

المصدر: من اعداد الطالبات اعتمادا على بيانات الجدول رقم (**03**)

يبين لنا الشكل رقم (3) ان مؤشر حقوق المساهمين قدر ب23463 مليون دينار جزائري سنة 2015 مقابل 24312 مليون دينار جزائري سنة 2016، استمر في التزايد التدريجي إلى أن وصل 30704 سنة 2019 مقابل 27429مليون دينار جزائري بالنسبة لسنة 2018،أي زيادة بنسبة **12 %**.

2: تجربة مصرف السلام الجزائر

مصرف السلام الجزائر يعتبر البنك الإسلامي الثاني الذي تم اعتماده في الجزائر

أ: تعريف مصرف السلام الجزائر:

مصرف السلام الجزائر بنك متعدد المهام والخدمات يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكر بحيث أن مصرف السلام الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في

جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

تتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائر حاليا من 23 فرعاً منتشراً عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى؛ انسجاماً مع رؤية واستراتيجية المصرف التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغها لمتعامليه وبأفضل جودة.[1]

ب: خصائص بنك السلام الجزائر:

يعتبر بنك السلام الجزائر بنك إسلامي لا بتعامل بالفائدة أخذاً وعطاء ويتميز بجملة من الخصائص المتوافقة ومتطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية، حيث تتمثل هذه الخصائص في:

- ✓ **بنك مشاركة:** يعتمد بنك السلام الجزائر على المبادئ المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية والتي أطرها الفقهاء والمفكرين الإسلاميين ضمن ما يعرف بالنظام المشاركة، ويقوم هذا المصرف باحترام الأحكام الشرعية سواء ما يتعلق منها بأنشطة مصرفية واستثمارية والتمويلية، أو ما تعلق منها بعلاقة المودعين والممولين.
- ✓ **مصرف ناشط في بيئة مصرفية تقليدية:** ينشط بنك السلام الجزائري في بيئة مصرفية تقليدية مبنية على أسس ربوية مخالفة لمبادئه وقيمه التي أنشئ على ضوئها المتمثلة في التقيد بكل ما شرعه الدبن الإسلامي الحنيف في مجال المعاملات المصرفية، وباعتبار كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع العمل المصرفي التقليدي المخالف لأحكام الشرع وفي مقدمتها الربا فإن هذا المصرف يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي في الجزائر[1]
- ✓ **بنك شامل:** شاملاً لكونه يقوم على فلسفة التنويع في الخدمات التي يقدمها، وذلك بتنويع مصادر التمويل ومجالات الاستثمار في مختلف القطاعات، فهو تقوم بأعمال كل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة وكل هذا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.[22]

ج. المنتجات والخدمات المالية المقدمة من طرف مصرف السلام:

---

[1] Alsalamalgeria.com17/05/2023 مصرف السلام الجزائري،

[1]-عيشوش عبدو، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية** (دراسة حالة)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستيرٍ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008-2009، ص63.

[2]-باكور حنان، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج،2013-2014، ص82

✓ **حسابات الاستثمار:**

وهي الحسابات التي ترد إلى البنك بهدف تحقيق الأرباح، وذلك من خلال قيام هذا الأخير بتوظيفها واستثمارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتنقسم إلى نوعين هما:

- **حسابات الاستثمار العامة:** هي التي تؤسس في ضوء قواعد المضاربة المطلقة، حيث يودعها أصحابها في البنك ليتولى تشغيلها نيابة عنهم في أي مشروع من مشاريعه الاستثمارية دون تدخل منهم وتوزع الأرباح كل حسب إيداع.[1]
- **حسابات الاستثمار الخاصة:** وهي التي تؤسس في ضوء قواعد المضاربة المقيدة، حيث يتم فيها توجيه الإيداعات إلى مجالات استثمارية يختارها أصحابها كالاستثمار في مجال السكن أو صناعة الدواء، على أن يوزع العائد من هذه المجالات على إجمالي الودائع الاستثمارية الموجهة لكل مجال استثماري على حده

✓ **حسابات التوفير والادخار:**

وهي تلك الحسابات التي يقوم أصحابها بفتحها لحفظ الأموال الزائدة عن استهلاكهم الحالي وذلك بغرض ادخارها وتوفيرها لظروف مقبلة، ويحق لهم حفظها كاملة أو جزء منها، وتنقسم إلى قسمين:

- **حسابات توفير بتفويض بالاستثمار:** وتخضع لأحكام المضاربة.
- **حسابات توفير بدون تفويض بالاستثمار:** وتخضع لأحكام القرض

✓ **حسابات جارية:**

وهي تلك الحسابات التي يقدمها المصرف لعملائه من الأفراد والشركات، وتمتاز بأنها لا تتقيد بأي قيد من القيود سواء عند السحب أو الإيداع، ولا تشارك بأي نسبة من أرباح الاستثمار، ولا تتحمل أي مخاطر.[2]

[1] -عبد الحليم عمار غربي، **مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية (على ضوء تجربتها المصرفية و المحاسبية)**.دار ابي فداء العالمية للنشر و التوزيع والترجمة،سوريا،2013،ص278.

[2] -محمد سحنون، ميلود زنكري، **مبررات واليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الاسلامي**. نقلا عن:-manifest.univ-ouargla.dz/18052023.

د: المؤشرات المالية لبنك السلام الجزائر:

- **إجمالي الأصول:**

تعتبر الأصول كمؤشر للفعالية أو القدرة المالية فهي تشير إلى النسبة المئوية للأصول التي تم تمويلها من قبل الدائنين أو كالخصوم أو الديون.

الجدول التالي يمثل تطور الأصول خلال السنوات الأخيرة لبنك السلام من 2015 إلى 2019.

جدول رقم 6 تطور إجمالي الأصول في بنك السلام(2015-2019)

(مليون دينار جزائري)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الأصول	40575702	53103919	85775329	110109059	131018967

المصدر : بنك السلام ،التقرير السنوي 2019، ص13.

يبين لنا الجدول رقم 6 التالي تطور في إجمالي الأصول في الفترة الممتدة من 2015-2019حيث نلاحظ أن بنك السلام سجل ارتفاعا ونموا خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 حيث ارتفعت قيمة إجمالي الأصول من 40575702 إلى 53103919 مليون دينار جزائري، واستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2019 قدرت قيمته بمبلغ 131018967مليون دينار جزائري، وهذا ما يبين لنا أن بنك السلام يعمل على رفع في إجمالي أصوله من أجل تعزيز المصرف المالي مما يوفر المرونة والقدرة على التكيف مع متطلبات المستقبلية والقدرة على الاستثمار.

شكل رقم (04): تطور إجمالي الأصول في بنك السلام خلال (2015-2019)

(مليون دينار جزائري)

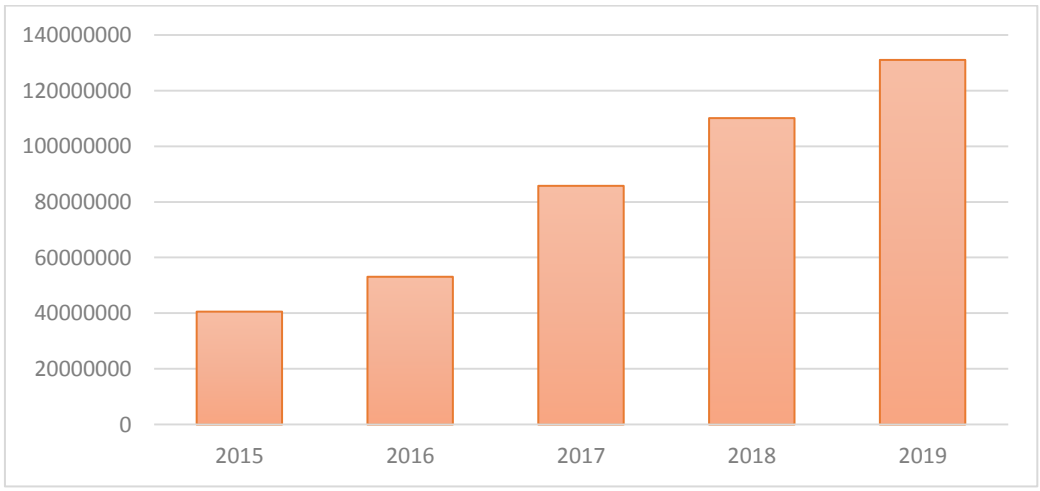

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 05

يبين الشكل رقم 04 أدناه أن مؤشر إجمالي الأصول يتزايد من فترة إلى أخرى، ففي سنة 2015 نلاحظ كان يبلغ 40575702 مليون دينار جزائري، واستمر في الارتفاع في سنة 2019 ليصل الى 131018967مليون دينار جزائري، وهذا ما يوضح قدرة بنك السلام على الاستثمار.

- **حقوق المساهمين:**

تعتبر حقوق المساهمين جزء من الميزانية العمومية التي تمثل رأس المال المستلم من المستثمرين في مقابل الأسهم (رأس مال المدفوع)، ورأس المال المتبرع به والأرباح المحتجزة، وتمثل حقوق المساهمين حصة الأسهم الحالية المحفوظة في الدفتر من قبل مستثمري الأسهم في الشركة.

الجدول التالي يمثل تطور حقوق المساهمين خلال السنوات الأخيرة لبنك السلام من 2015 إلى 2019.

جدول رقم7: تطور حقوق المساهمين في بنك السلام من 2015 – 2019.

(مليون دينار جزائري)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
حقوق المساهمين	14301	15381	16563	17305	19012

المصدر: بنك السلام، التقرير السنوي 2019، ص 14.

يوضح لنا الجدول رقم (7) : تطور حقوق المساهمين في الفترة الممتدة بين 2015-2019 فقد سجل ارتفاع مستمر وملحوظ خلال السنة ،2015حيث كانت قيمته 14301 مليون دينار جزائري لتصل في سنة 2019 الى ما قيمته 19012مليون دينار جزائري، وهذا ما يوضح زيادة المستثمرين في البنك.

شكل رقم (05) : تطور حقوق المساهمين في بنك السلام خلال (2015-2019)

(مليون دينار جزائري)

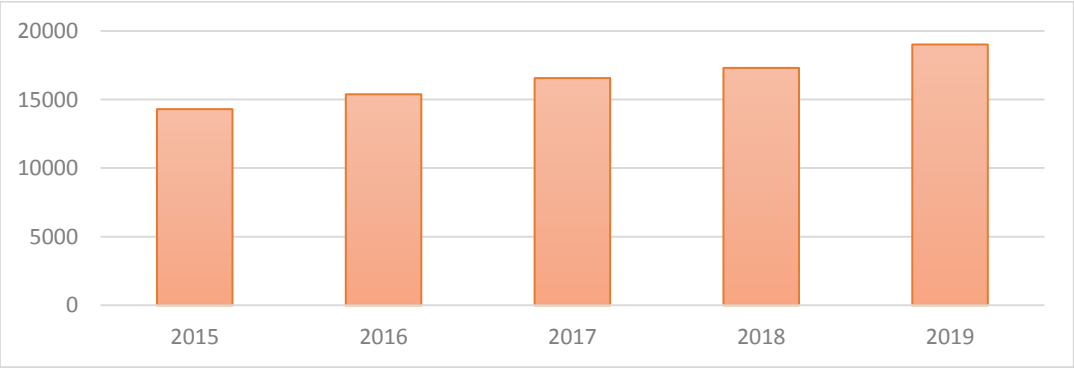

المصدر :من إعداد الطالبات اعتمادا على بيانات الجدول رقم (05)

يتضح من خلال الشكل رقم (**05**) أن مؤشر حقوق المساهمين يتزايد بشكل ملحوظ ومنتظم خلال السنوات 2015الى غاية2019 حيث في سنة 2015 بلغ 14301مليون دينار جزائري الى أن يصل الى 19012مليون دينار جزائري سنة 2019 وهذا ما يدل أن بنك السلام في نمو مستمر

- **تطور حجم الودائع:**

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك لذلك تحرص هذه الأخيرة على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية وتبسيط عمليات التعامل من حيث السحب والإيداع

الجدول التالي يوضح تطور حجم الودائع في بنك السلام في الفترة من 2015-2019

جدول رقم (8): تطور إجمالي للودائع في بنك السلام (2015-2019)

(مليون دينار جزائري)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الودائع	23685	34512	64642	85432	103792

المصدر: بنك السلام، التقرير السنوي 2015ص12، 2019ص14.

يبين الجدول رقم (**8**) الى نسبة تطور حجم الودائع في مجموعة السلام المصرفية في الفترة الممتدة ما بين 2015الى غاية 2019حيث نرى أن إجمالي الودائع شهدت ارتفاعا سنة 2015 ب 23685مليون دينار جزائري و استمرت في ذلك بنسب متقاربة الى غاية سنة2019 حيث سجلت ارتفاعا واضحا و المقدر ب 103792مليون دينار جزائري ، مقارنة بالسنة الماضية 2018 مما يعكس ذلك ثقة المتعاملين في المصرف

شكل رقم (06): تطور حجم الودائع في بنك السلام خلال (2015-2019)

(مليون دينار جزائري)

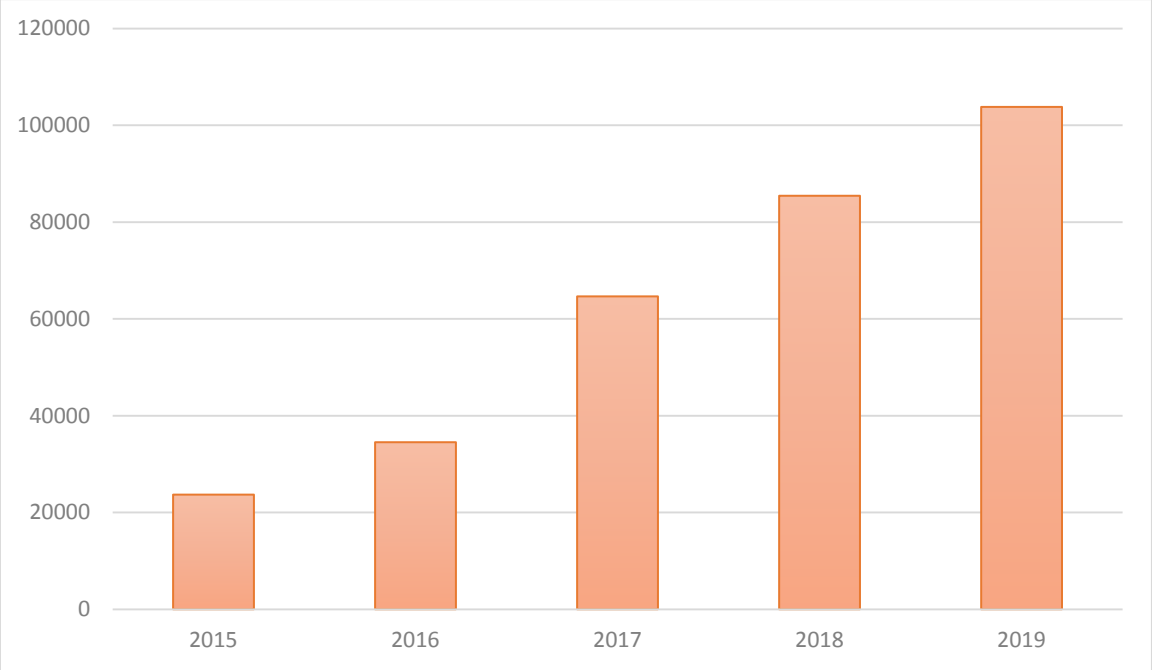

المصدر: من اعداد الطالبات اعتمادا على بيانات الجدول رقم (**06**)

يبين الشكل رقم (**06**) أعلاه أن مؤشر حجم الودائع يتزايد بشكل مستمر، حيث أن في سنة 2015 كانت 23685مليون دينار جزائري لتصل في سنة 2019الى 103792مليون دينار جزائري، وهذا ما يدل على أن مجموعة السلام المصرفية اكتسبت ثقة المتعاملين فيها بنجاح.

المطلب الثاني: واقع شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر واستقلالها عن هياكل البنك

أعط السلطات النقدية في الجزائر أهمية لتحقيق استقلال شبابيك الصيرفة الإسلامية عن هياكل البنك حيث تم تنظيم ذلك من خلال القوانين والتنظيمات الصادرة عن بنك الجزائر.

أولا: آلية تحقيق استقلال شابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية

إن استقلالية شبابيك الصيرفة الإسلامية أمر ضروري ومهم من أجل ضمان سيرورة النظام وتحقيق نتائج فاعلة في المجال بحيث كرس النظام 20-02 في مواده ضرورة تطبيق الاستقلال المالي وعدم التبعية المالية لشباك الصيرفة الإسلامية للبنك.[1]

وذلك بـ: إعداد التقارير الدورية المطالبة سواء المقدمة لهيئات الرقابة او مصالح بنك الجزائر.[2]

كما يتطلب هذا حفظ العقود والأوراق الثبوتية والمستندات والوثائق الخاصة بالمعاملات التي يجريها مع عملائها.

كما وضع نظام خاص بالمحاسبة لشباك الصيرفة الإسلامية وتم فصله عن نظام المحاسبة الخاصة للبنك أو المؤسسات المالية.[3]

بطبيعة الحال لا يمكن الخلط بين المعاملات الربوية مع المعاملات الإسلامية مما أدى إلى ضرورة وضع هذه الأنظمة الخاصة المستقلة كليا والقائمة على مبادئ الدين الإسلامي.

يظهر جليا تكريس مبدأ الاستقلالية المالية من خلال استقلالية حسابات الزبائن " شباك الصيرفة الإسلامية عن باقي الحسابات ال أخرى للزبائن[4]

وذلك لضمان عدم اختلاط أموال الشباك مع أموال البنك أو المؤسسة المالية الام.

أيضا يحتاج الشباك الإسلامي بحد ذاته إلى استقلالية مستند منه المؤطرين خصيصا لهذا الشباك وذلك من خلال الهيكل التنظيمي الذي يصنع أقسام أو إدارات أو وحدات عمل تعمل على تنفيذ وسير الشباك وتوضيح صلاحيتها، والإجراءات المطابقة على حسن سيرها[5]

---

[1] المادة 18 من النظام 20-02، **مرجع سابق**

[2] المادة 14 من النظام 20-02، **مرجع سابق**

[3] عبد الرحمن عزاوي، **الرهن الادارية في التشريع الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007، ص 156.

[4] النظام 11-08 المؤرخ في 28-11-2011، يتعلق **بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**، عدد 47، بتاريخ: 29-08-2012.

[5] المادة 17 من النظام 20-02، **مرجع سابق**

ثانيا: المطابقة الشرعية للمنتجات المالية كمدخل لتحقيق استقلال الشبابيك الإسلامية

المطابقة الشرعية للمنتجات المالية يعتبر إجراء ضروري قبل طرح المنتج المالي من قبل البنوك للجمهور وفق ما أكدت عليه السلطنة النقدية في الجزائر

من أجل تحقيق الاستقلال المالي يجب تحقيق المطابقة الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية دون غيرها نظرا لطبيعة العمليات التي يقوم بها الشباك باعتبارها ذات طبيعة إسلامية تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية.[1]

حيث تتمثل هذه الإجراءات في:

1_ تقديم شهادة المطابقة لأحكام الشريعة المسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

2_ تقديم ترخيص الذي هو " اجراء الذي يتم بمقتضاه استئذان الإدارة بممارسة نشاطا معين" [2]

حيث يشترط للحصول على الحصول على الترخيص من بنك الجزائر تقديم ملف يتكون على وجه الخصوص من الوثائق التالية:

- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية
- بطاقة وصفية للمنتوج
- رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية طبقا لأحكام المادة 25 من النظام 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2011 والمتعلق بـ: الرقابة الداخلية للبنوك المؤسسات المالية[3]

3_ انشات هيئة الرقابة الشرعية لدى البنك او المؤسسة المالية تتكون من ثلاثة أعضاء على الاقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة[4]

هذه الهيئة تعمل على الرقابة الداخلية لمدى مطابقة نشاطات البنك او المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وفق الترخيص السابق ذكره ووفقا لتحديد تشكيلتها وتقديم اسماءهم ومؤهلاتهم[5]

4_ تحديد شرعية الاموال التي تقوم على انشاء الشباك أي أنها لا تكون ضمن أموال البنك التقليدي او المؤسسة المالية الربوية

---

[1] حثير فريدة، **الضوابط القانونية للشبابيك الاسلامية في النظام المصرفي الجزائري**، مرجع سابق، ص325

[2] المادة 17 من النظام 20-02، **مرجع سابق**

[3] المادة 17 من النظام 20-02، **مرجع سابق**

[4] المادة 15 من النظام 20-02، **مرجع سابق**

[5] المادة 15 من النظام 20-02، **مرجع سابق**

5_ وضع الإجراءات اللازمة لتحقيق وضمان الاستقلالية الادارية والمالية لشبابيك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.[1]

ثالثا: تطور نشاط شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر

شهدت شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر نموا كبيرا وسريعا خاصة في السنوات الثلاثة الأخيرة رغم حداثة التجربة.

الجدول رقم (9): يمثل تطور نشاط شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر

البنك	السنة	عدد المنتجات	عدد الشبابيك الإسلامية	عدد الودائع/مليار دينار	عدد الوكالات	عدد الحسابات
البنك الوطني الجزائري	2023	9	69	/	/	/
	2022	9	/	/	/	/
بنك الجزائر الخارجي	2023	10	60	21	50	/
	2022	10	/	17	50	9200
القرض الشعبي الجزائري	2023	/	190	/	/	/
	2022	/	/	16	91	26000
بنك التنمية المحلية	2021	9	9	800	/	12000
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	2021	14	46	1	/	9200

المصدر: -تصريح وزير المالية، الإذاعة الوطنية،

[1] المادة 17 من النظام 20-02، مرجع سابق

من خلال الجدول نلاحظ أن منذ اعتماد الشبابيك البنكية الإسلامية في البنوك العمومية الناشطة وبنهاية سنة 2022 استطاعت تلك البنوك فتح أكثر من 66217حساب بنكي واستيعاب أكثر من 49مليار دينارا في شكل ودائع وبالإضافة الى تمويل منتجات بأكثر من 5مليار وفتح أكثر من 294شباك، هذا ما أكده وزير المالية جمال كسالي والذي نوه بدوره الى أهمية الصيرفة الإسلامية لدعم الاقتصاد الوطني وإعادة بناء الثقة بين المواطن ومختلف المؤسسات المالية.

كما بينت الإحصائيات الأخيرة لسنة 2023 إلى أن شبابيك الصيرفة الإسلامية بلغت 470شباك مختص في العمليات البنكية الإسلامية و أن الودائع بلغت ما يقارب 60مليار دينار جزائري ، حيث أكد الخبير الاقتصادي محمد بوجلال أن النتائج المحققة فاقت التوقعات و أن تبني البنوك العمومية أحدث تغيير كبير على الساحة المصرفية و حققت نتائج جد إيجابية رغم حداثة التجربة بحيث وجدت البنوك أنفسها أمام سيولة مرتفعة بحيث شكلت تحديا في كيفية توظيفها في مشاريع ناجحة تساعد على إيجاد مناصب شغل و صناعة ثروة تعزز الاقتصاد الوطني ،وتحقق مبتغى البرنامج الحكومي في الإنعاش الاقتصادي ، رغم التحديات التي تواجه البنوك العمومية لتطوير الصيرفة الإسلامية:[1]

- ✓ تنبيه السلطات الوصية الى ضرورة الاهتمام بكيفية توظيف الأموال المخصصة لهذا المجال
- ✓ اصدار القوانين والتشريعات التي تسمح للبنوك بتقديم التمويلات (تعميم دعم السكنات وتوسيع العمليات لتشمل التجارة الخارجية التي يكثر عليها الطلب من قبل المتعاملين الاقتصاديين).
- ✓ إعطاء الوقت الكافي لتحقيق الأهداف المرجوة نظرا لحداثة التجربة في البنوك العمومية الجزائرية

[1] محمد بوجلال، جريدة الشعب .http://www.ech-chaab.com، 2023/5/20

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل توصلت الدراسة إلى أن الظروف الاقتصادية التي مر بها العالم بأسره كانت سببا مهما في تبني الصيرفة الإسلامية في معظم الدول، والجزائر كغيرها من الدول التي سعت إلى إدخالها إلى النظام المصرفي الجزائري من خلال فتح المجال لإنشاء بنوك إسلامية، فقد كانت البداية مقتصرة على خدمات بنك البركة الجزائري، ثم بعد ذلك بسنوات طويلة تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال وهو بنك السلام، إلا أن حصة الصيرفة الإسلامية في الجزائر محدودة جدا في النظام المصرفي، بحيث أن عدد الوكالات يقدر بنسبة 3,01% في سنة 2018 من القطاع المصرفي مقارنة بوكالات البنوك التقليدية والتي تهيمن على النشاط المصرفي ادخارا وتمويلا، بحيث بلغت حجم الودائع للبنوك الإسلامية 2.8% من إجمالي الودائع و 2.3% حجم التمويلات بالنسبة للقطاع المصرفي ككل.

.

الخاتمة

نظرا للتطور السريع الذي شهدته الصيرفة الإسلامية وظهورها كبديل للبنوك التقليدية خاصة في البلدان الإسلامية ونظرا لدورها البارز في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه تحتم على البلدان إعادة التفكير في تطوير أنظمتها المصرفية للتجاوب مع هذا النوع من التمويل ومحاولة تحويلها إلى استخدام الصيرفة الإسلامية، والجزائر كغير ها من بلدان العالم تسعى لاستخدام هذا النوع من التمويل خاصة في ظل الظروف الصعبة.

وعلى إثر النجاح الذي حققته البنوك الإسلامية وتنامي حصتها في السوق المصرفية فقد استطاعت أن تفرض نفسها في الساحة المصرفية العالمية باعتمادها على تشكيلة متنوعة من المنتجات التمويلية المقدمة، حيث أن هذه الأخيرة تختلف عن نظيرتها اختلافا جوهريا كون البنوك الإسلامية قائمة على أساس عقائدي تعمل طبقا للشريعة الإسلامية، فأقدمت الكثير من البنوك التجارية على المستويين المحلى والدولي على الولوج إلى عالم الصيرفة الإسلامية من خلال مداخل تعددت أشكالها وأهدافها.

والجزائر من الدول التي اتخذت النوافذ الإسلامية كآلية لتطبيق الصيرفة الإسلامية، انطلاقا من إصدار النظام (02-20) لمسايرة تغيرات الساحة المصرفية في ظل التحولات الجديدة ،كما انه من الواضح محاولات الجزائر في تفعيل الصيرفة الإسلامية تصبح أكثر تفاؤلا بالنظر إلى الخطوات المتقدمة في تبني المنتجات المالية الإسلامية على مستوى البنوك العمومية، حيث كانت بداية التجربة في البنك الوطني الجزائري الذي يعتبر اول بنك قام بتفعيل وتسويق المنتجات المصرفية الإسلامية في الجزائر، إلا انه مؤخرا قامت بقية البنوك العمومية الجزائرية أيضا بتفعيل وتسويق المنتجات المصرفية الإسلامية وهذا يعطي صورة عن نجاح التجربة في البنك الوطني الجزائري حيث تم إقبال بقية البنوك العمومية الأخرى لتقديم الخدمات الإسلامية ضمن خدماتها التقليدية.

أولا: نتائج الدراسة: من خلال القيام بهذه الدراسة تم التو صل إلى النتائج التالية:

- ✓ أبرز ما يتميز به العمل المصرفي الإسلامي عن العمل المصرفي التقليدي هو التعامل وفق الأحكام الشرعية والابتعاد عن الفائدة.
- ✓ يقوم العمل المصرفي الإسلامي على مجموعة من الضوابط والقواعد التي تحكمه.
- ✓ تعتمد البنوك الإسلامية في نشاطها على صيغ التمويل الإسلامي، من خلال نوعين صيغ تقوم على المشاركة في عائد الاستثمار أو صيغ تقوم على المديونية.

- ✓ تنفرد البنوك الإسلامية بتقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية إضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية التقليدية التي لا تعتمد على الفائدة. –يتم تطبيق الصيرفة الإسلامية في المنظومة المصرفية من خلال أربع مداخل واليات مختلفة هي: التحول إلى الصيرفة الإسلامية، فتح فروع إسلامية، فتح نوافذ إسلامية، أو بيع المنتجات الإسلامية ضمن المنتجات التقليدية للبنك.
- ✓ تعددت وجهات النظر حول إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، بين مؤيد ومعارض وبين من يرى ضرورة ذلك
- ✓ إصدار النظام 02-20 كان بمثابة الضوء الأخضر للبنوك الجزائرية من اجل تطبيق الصيرفة الإسلامية وتفعيلها في البنوك العمومية الجزائرية.
- ✓ اعتمدت السلطات الجزائرية فتح نوافذ إسلامية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية على مستوى البنوك العمومية كآلية لتبني الصيرفة الإسلامية
- ✓ إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من الضروري أن تكون ضمن هيكل مستقل إداريا وماليا عن باقي الهياكل التقليدية للبنك، والفصل بين المحاسبة الخاصة بالشبابيك الإسلامية عن المحاسبة الخاصة ببقية الهياكل.
- ✓ أبرز اختلاف بين الفروع والنوافذ الإسلامية؛ هو أن الفروع تتميز باستقلالية أكبر عن البنك الذي تتبعه فيما أن النوافذ تعتبر شبابيك مخصصة لتقديم المنتجات الإسلامية في البنك التقليدي

ثانيا: التوصيات المقترحة للدراسة: يمكن أن نورد جملة من التوصيات التي نعتقد أنه من خلالها يمكن أن تتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر وهي:

- جب ترسيخ فكرة الصيرفة الإسلامية بشكل أفضل في الجزائر وإعطائها اهتماما أكبر، وزيادة الوعي والتثقيف بين الأفراد بخصوص المعاملات المصرفية الإسلامية لإزالة أي لبس في اعتقادهم، وضرورة التطبيق السليم لها من طرف البنوك العمومية وإعطاء صورة حقيقية عن تلك المعاملات
- تسهيل إجراءات فتح نوافذ إسلامية في البنوك العمومية من طرف السلطات النقدية الجزائرية والتشجيع على ذلك، والتطور إلى فتح فروع وبنوك إسلامية في المستقبل.
- تدريب وتأهيل الكوادر البشرية للعمل وفق متطلبات الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائري

- ضرورة التسويق المكثف وبشكل إبداعي ومميز من طرف البنك الوطني الجزائري للمنتجات المصرفية الإسلامية كي تصل إلى جميع فئات المجتمع المختلفة والمتنوعة من اجل زيادة رغبتهم فيها وزيادة الإقبال عليها أكثر.

ثالثا: آفاق الدراسة:

إن موضوع هذه الدراسة يمكنه أن يفتح آفاقا لدراسات مستقبلية منها ما يأتي:

- ❖ مساهمة المنتجات المصرفية الإسلامية في دعم ربحية الشبابيك الإسلامية
- ❖ إنشاء فروع إسلامية أو التحول الكامل لبنك تقليدي إلى بنك إسلامي في الجزائر
- ❖ دراسة مقارنة بين المنتجات المالية الإسلامية والمنتجات التقليدية في البنوك العمومية الجزائرية

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

– القرآن الكريم

– كتب الفقه والحديث والمعاجم

- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، **الايجار المنتهي بالتملك في القانون الوضعي والفقه الإسلامي**، المؤتمر العلمي السنوي14، الامارات العربية المتحدة، ص1137.
- ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، **المذهب في فقه الامام الشافعي**. ط 1، المجلد 2، دار الكتب العلمية، لبنان.
- ابن رجب الحنبلي، **جامع العلوم والحكم**، ط 7، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001.
- ابن قدامة، **المغني**. ط 1، المجلد 5، مكتبة القاهرة، 1968.
- ابن ماجة، **سنن ابن ماجة**. دار احياء الكتب العربية، مصر، كتاب الرهون، باب حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، الحديث رقم 2436، المجلد2.
- أبو الفضل جمال الدين محمدين مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب**. دار صادر للطباعة، بيروت – لبنان، ط 4، 2005.
- عبد العبد الرحمان ابن قاسم، **الإحكام شرح أصول الأحكام**. ط 3، مجلد 3، دار القاسم، الرياض، 2003،.
- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**. مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط منقحة، 1989.
- محمد بن ناصر الألباني، **صحيح الجامع الصغير**، القاهرة، المكتب الإسلامي 1986، ج2
- محمد مرتضى الزبيدي، **تاج العروس**. دار النهضة العربية –القاهرة مصر.
- محمد ناصر الألباني، **صحيح سنن ابن ماجة**. القاهرة، المكتب الإسلامي، 1986، ج 2.
- مسلم بن حجاج القشيري، **صحيح مسلم**. باب أخذ الحلال وترك الشبهات رقم 1599، ط2، مج3.دار الفجر للتراثي، مصر،2013.

– الكتب

- أحمد الدخيل، **النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية**. العراق، المجلد 19، العدد 2.
- احمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع،الأردن،2000.

- احمد عبد العزيز النجار، محمد سمير إبراهيم، نعمان الانصاري،**100 سؤال و100 جواب حول البنوك الإسلامية**. ص109.
- احمد محمد المصري ص180 الإدارة في الإسلام مؤسسة الشباب الجامعية، دمشق،2004،.
- إسماعيل احمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات **النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية
- اكرام بن عزة، فتحي بلدغم، **إثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية**، دراسة تحليلية على مصرف
- امين قسول، **الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم المديونية بالبنوك الإسلامية–تحليل نظري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد،19، جانفي2018،
- باكور حنان، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج،2013-2014.
- بنك البركة الجزائري، www.albaraka-bank.dz شوهد يوم: 2023/05/20.
- بوخيضر رقية، دراسة تحليلية للنظام 20-02 الخاص بشبابيك الصيرفة الاسلامية في الجزائر وعوامل تطويرها على ضوء التجربة الماليزية دوليا، جامعة الجزائر ، الجلد 35، العدد 4-2021.
- تقي الدين ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**. ط الأولى، المجلة 2، دار الكتب العلمية، 1987م.
- تيزام يعقوبي، **صيغ التمويل والعمليات المصرفية الإسلامية**. مجلة الدراسات المالية والمصرفية.
- جعفر هنى محمد، **نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12, 2017.
- جمال لعمارة، **اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق نحو طريق ثالث**، مركز الاعلام العربي، مصر، 2000
- حسان بخيت وعيد الحميد الخديمي، **قراءة تاريخية في تطوير العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي**. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جامعة الشلف، جانفي 2014.
- حسن الأمين، **المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط3 ،2000.
- حسن سري، **الاقتصاد الإسلامي**، مركز الاسكندرية للكتاب،1999،

- حسني عبد العزيز يحي، **الصيغ الإسلامية للاستثمار في راس المال العامل**، أطروحة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، غير منشورة، الأكاديمية العربية للعتوم المالية والمصرفية، الأردن، 2009
- حسين احمد عبد العال، **معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس،1994.
- حسين حسن شحاته، **المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق**. مكتبة التقوى، ط 1 القاهرة، 2006.
- حمد محمد محمود نصار، **الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010.
- حمود حمودة، مصطفى حسنين، **أضواء على المعاملات المالية في الإسلام**، مؤسسة الوراق، عمان، ط 1999.
- خثير فريدة، **الضوابط القانونية للشبابيك المالية الاسلامية في النظام المصرفي الجزائري**. المجلة الجزائرية، دفاتر السياسية والقانون، الجزائر، المجلد 13، العدد3، 2021.
- فهد الشريف، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**. بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثالث –للاقتصاد الإسلامي الذي عقد في جامعة أم القرى، منشور على موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي على شبكة الأنترنت.
- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود **والبنوك، دار** الصفاء، عمان، 2000،ص117.
- رفيق يونس المصري، **المصارف الإسلامية**، دار المكتبي دمشق،2001.
- رمضاني لعلا: البرود أم الخير. **تحديات فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية**. حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة الاغواط، الجزائر مجلد1، العدد2، ديسمبر2017، ص157.
- زين الدين بن ابراهيم بن محمد، **البحر الرائق**. شرح كنز الدقائق، ط 2، المجلد 5، دار الكتاب الإسلامي.
- سامي إبراهيم السويلم ، **المصرفية الإسلامية**، مجلد رقم10 ،دار الوفاء ،المنصورة ،1988 ،ص130.
- سعيد بغزيز، طارق مخلوفي، **تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية جامعة الوادي، العدد05، جانفي 2015.
- سعيد بن سعد المرطان، **تقديم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي**. النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية. بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث الاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى منشور على موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي على الإنترنت ص1746. www-ieffedia.com/arabe/3p
- سليمان بن الاشعب السجستاني، **سنن ابي داود**، باب الشركة، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001، ص129.

- شحاتة حسين حسن، **الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية**. مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الامارات العربية المتحدة، العدد 240، يونيو 2001م.
- صادق راشد الشمري، **اساسيات الصناعات البنكية الإسلامية**، ا لطبعة العربية، دار اليازوري للنشر، الأردن،2008.
- صالح حميد العلي، **المصارف المالية والمعاملات المصرفية**، اليمامة، بيروت،2005.
- صالح مفتاح ومعارفي فريدة، **الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية**. مجلة العلوم الإنسان، العدد 3534، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس 2014.
- عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية (على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية) ،دار ابي فداء العالمية للنشر و التوزيع والترجمة،سوريا،2013.
- عبد الرحمان يسرى، قضايا إسلامية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001.
- عبد الرحمن عزاوي، **الرهن الادارية في التشريع الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007.
- عبد الله إبراهيم السعيد، **اليات التمويل الإسلامي بديل الطرق التمويلية التقليدية**، ملتقى الدول حول ازمة النظام المالي و المصرفي الدولي البنوك وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، يومي5و6ماي،2014
- عقبة خضير، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي**. مجلة المذهل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 2، جامعة دمة لخضر، الوادي-الجزائر، 2021.
- عمار زيتوني، مراد خروبي، **المعاملات المالية في البنوك**، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التجارية، مجلة الاحياء، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، المجلد09، العدد12،ديسمبر2007.
- عيشوش عبدو، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية**(دراسة حالة) ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستيرٍ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر،باتنة،2008-2009.
- غسان عساف، إبراهيم علي عبد الله، وفائق نصار، **إدارة المصارف**، دار الصفاء، عمان،1993.
- فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن،2004.

فؤاد توفيق ياسين، احمد عبد الله درويش، **المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية**. دار اليازوري العلمية، عمان ،1996.

- لاحم الناصر، **النوافذ الإسلامية أم المصارف الإسلامية**. مقال منشور في الصفحة الاقتصادية من صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11557 ،2010.

- لطفي محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في النبوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**. بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية، الواقع وآفاق المستقبل 21 مارس 2000.
- المادة 4 من التعليمة رقم 03-2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، محافظ الجزائر 16-02-2020
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية -المبادئ **الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية**. 2015 متوفر على الرابط-emarefa - https://search met/details/BM-
- مجمع الفقه الإسلامي منظمة المؤتمر الإسلامي. قرار رقم 177/3/19 بشأن **دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية**. الدورة التاسعة عشر، الشارقة 26-30-4-2009
- محسن احمد الخضري، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الثالثة، ايتراك للنشر والتوزيع، الأردن،1999.
- محسن احمد الخضيري، **البنوك الإسلامية** ،ايتراك للنشروالتوزيع،القاهرة،1990.
- محمد الزحيلي ، **المصارف الإسلامية** ،دار المكتبي،دمشق،1997.
- .
- محمد بوجلال ،جريدة الشعب .http://www.ech-chaab.com، 2023/5/20
- محمد بوجلال، **البنوك الإسلامية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1990.
- محمد بوجلال، شوقي بورقية، **تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة،2006.
- محمد سحنون، ميلود زنكري، مبررات واليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الاسلامي، نقلا عن:manifest.univ-ouargla.dz 2023/05/18.
- محمود بابللي ،**المصارف الإسلامية ضرورة حتمية** ،المكتب الإسلامي،بيروت،1989.
- محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر،2003.
- مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية**. رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الأمريكية المفتوحة، مكتب القاهرة 2006 .
- المعاصر منتهى نوري سلمان الصمادي، **الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية شرعيتها وضوابطها**. أطروحة دكتورة، جامعة العلوم المالية والمصرفية، الأردن،2010.

- معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي6**: مشروع قانون نموذجي للتحول من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي (في التحول الجزئي –النوافذ) هيئة المحاسبة للمؤسسة المالية، البحرين.
- منتهى نوري يلمان الصمادي، **الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية شرعيتها وضوابطها**. أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2010.
- منير إبراهيم هندي ،**إدارة الأسواق والمنشئات المالية** ،منشاة المصارف،الإسكندرية،1999،ص245
- ميلود بن حوحو، **قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15-03-2020م، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**. المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، الجزائر، العدد 1، جوان 2020.
- النظام 11-08 المؤرخ في 28-11-2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، عدد 47، بتاريخ: 29-08-2012.
- النظام رقم 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد73، الصادرة بتاريخ: 09-12-2018 (ملغى)
- هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **مفاهيم المحاسبة المالية**. البحرين1994.

Global investment and business center, Islamic financial and banking - system hand book, international business publications Washington, .2017, https://www.ibpus.com

- www.tiib.com.12/2/2023.بنك التضامن الإسلامي الدولي للبنوك الإسلامية،
- www.yaurab.com. المنتدى العربي الموحد ،نسيم الصباح ،ا لموسوعة الإسلامية،

.السلام والبركة في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد، 09 ،العدد 16 ،جانفي2019 .

- Alsalamalgeria.com17/05/2023 مصرف السلام الجزائري،
- Financial instruments presentation and disclosure IAC 23
- Wagdy sharkas, **the accounting Framework**, **the Disclosure Expansion the chartered accountants**,1982-p209

الفهارس

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المنتجات المالية المتعلقة بالإيداع في بنك القرض الشعبي الجزائري	
02	التمويلات التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري	
03	تطور إجمالي الاصول في بنك البركة الجزائري(2015–2019)	
04	تطور اجمالي الودائع في بنك البركة (2015–2019)	
05	تطور اجمالي الأموال في بنك البركة الجزائري (2015–2019)،	
06	تطور إجمالي الأصول في بنك السلام(2015–2019)	
07	تطور حقوق المساهمين في بنك السلام من 2015 – 2019.	
08	تطور إجمالي للودائع في بنك السلام (2015–2019)	
09	يمثل تطور نشاط شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر	

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور اجمالي الأصول في بنك البركة خلال (2015–2019):	
02	تطور حجم الودائع في بنك البركة خلال (2015–2019)	
03	تطور حقوق المساهمين في بنك البركة (2015–2019):	
04	تطور إجمالي الأصول في بنك السلام خلال (2015–2019)	
05	تطور حقوق المساهمين في بنك السلام خلال (2015–2019)	
06	تطور حجم الودائع في بنك السلام خلال (2015–2019)	

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة عامة	
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	
المبحث الأول: مدخل للبنوك الإسلامية	
المطلب الأول: البنوك الإسلامية نشأتها ومفهومها	
المطلب الثاني: أهداف وأنواع البنوك الإسلامية:	
المطلب الثالث: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية	
المطلب الرابع: صيغ التمويل والاستثمار المستخدمة في البنوك الإسلامية	
المبحث الثاني: ماهية النوافذ الإسلامية	
المطلب الأول: تعريف النوافذ الإسلامية	
المطلب الثاني: خصائص النوافذ الإسلامية وأهدافها	
المطلب الثالث: أهم المعوقات التي تواجه النوافذ الإسلامية	
المبحث الثالث: الاستقلال المالي والاداري والمحاسبي للنوافذ الاسلامية	
المطلب الأول: الاستقلالية المالية للنوافذ الإسلامية وأهم تحفظاتها	
المطلب الثاني: الاستقلال الإداري للنوافذ الإسلامية	
المطلب الثالث: الاستقلال المحاسبي للنوافذ الإسلامية	
خلاصة الفصل الأول	
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	
المبحث الأول: نشاط شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر	
المطلب الأول: الإطار التنظيمي للشبابيك الإسلامية في الجزائر	

المطلب الثاني: تجربة الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية	
المبحث الثاني: مكانة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري:	
المطلب الأول: مكانة المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري	
المطلب الثاني: واقع شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر واستقلالها عن هياكل البنك	
خلاصة الفصل الثاني	
قائمة المصادر والمراجع	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
فهرس المحتويات	

خلاصة البحث:

تضمنت دراستنا معالجة الإشكالية المتمثلة في ما مدى التزام شبابيك الصيرفة الإسلامية بالاستقلالية المالية والمحاسبية والإدارية عن باقي الأنشطة التقليدية للبنك.

حيث تم التطرق إلى الإطار النظري للاستقلال المالي و الإداري و المحاسبي للنوافذ الإسلامية و محاولة إسقاطه علئ واقع الشبابيك الإسلامية الناشطة في النظام المصرفي الجزائري ،و قد توصلنا إل عدة نتائج أهمها:

تعزيز الاستقلالية المالية للشبابيك الإسلامية من خلال وضع الاليات الفعالة لفصل أموال الشبابيك الإسلامية عن أموال البنك .

تعزيز الاستقلالية الإدارية من خلال إنشاء هيئة للرقابة الشرعية.

تعزيز الاستقلالية المحاسبية للشبابيك الإسلامية من خلال اعتماد معايير هيئة المراجعة والمحاسبة الدولية.